



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: 2025/.....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

المذكرة موسومة بـ:

دور تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة:
سونلغاز - تبسة -

تحت إشراف الأستاذ:

- د. طلبة عادل

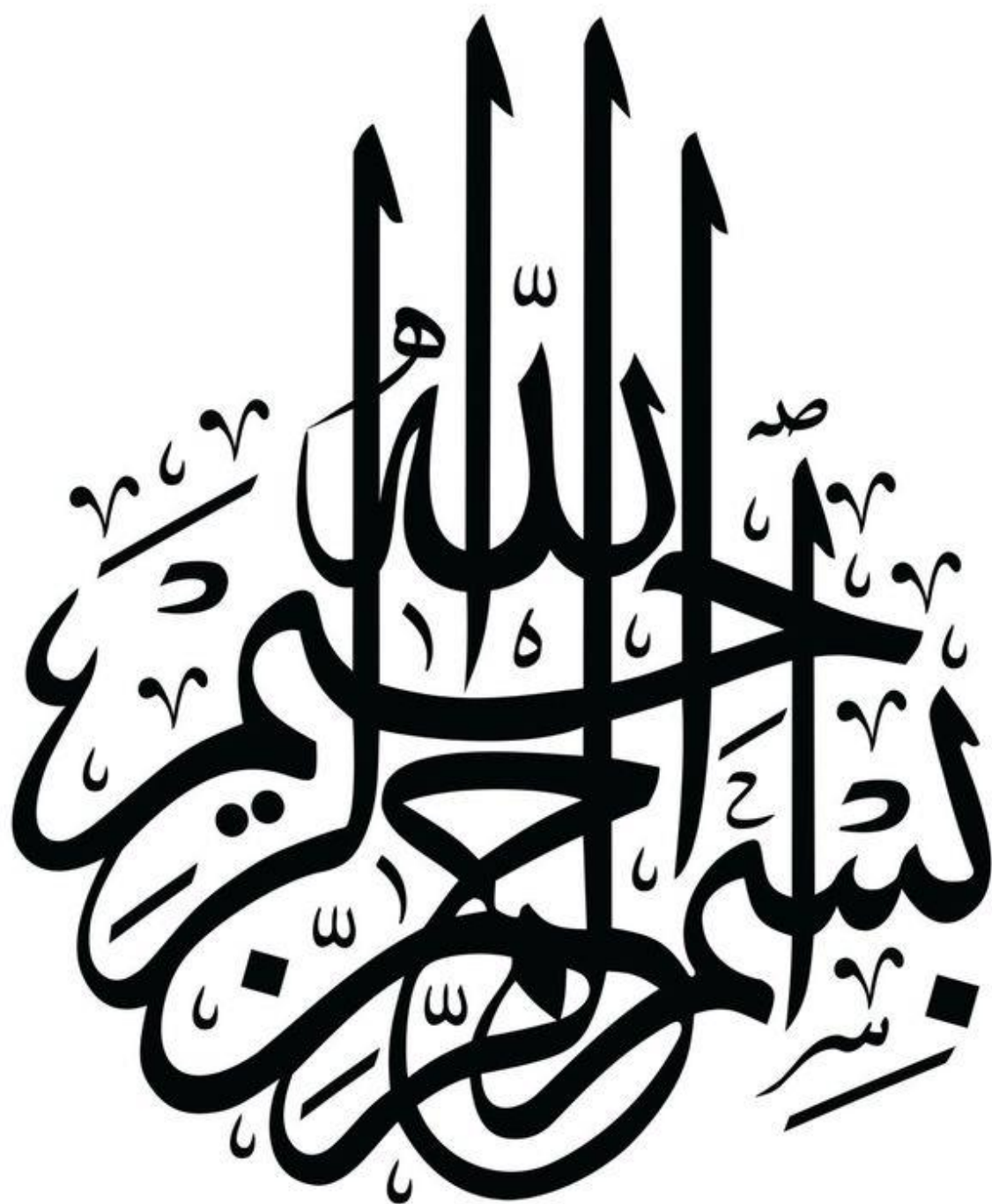
من إعداد الطالب(ة):

- بوسيدة إكرام

أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من الأساتذة:

الصفة	جامعة الانتساب	الرتبة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الشهيد العربي التبسي-تبسة	أستاذ محاضر قسم أ	مراد رحال
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد العربي التبسي-تبسة	أستاذ تعليم عالي	عادل طلبة
ممتحنا	جامعة الشهيد العربي التبسي-تبسة	أستاذ محاضر قسم ب	ريم عمري

السنة الجامعية 2024-2025



شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

الحمد لله عز وجل، الذي أكرمني بفضله ورحمته، وأعانني على إتمام هذا العمل فله وحده الشكر على ما أنعم به علي من توفيق ونجاح.

أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى **أستاذي الفاضل عادل طلبة**، الذي كان له الفضل الكبير في توجيهي وإرشادي طوال فترة دراستي بفضل علمه وصبره، تمكنت من تجاوز التحديات والإلمام بكثير من المفاهيم. أسأل الله أن يوفقه في مسيرته العلمية والعملية.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى **جميع الأشخاص الذين يعملون في مؤسسة سونلغاز**، على تعاونهم الكبير والمثمر، كان لتعاونهم دور كبير في توفير المعلومات والبيانات التي ساعدتني في إنجاز هذا العمل. فجزاهم الله عني كل خير.

أتقدم بالشكر إلى **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير** على توفيرها بيئة أكاديمية محفزة، ودعمها المتواصل لنا.

إِهْلَاء

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ التوبة 105

إلى نفسي إلى تلك التي آمنت بأن لكل تعب نهاية، ولكل مجتهد نصيب. إلى نفسي التي صبرت، وثابرت، وسهرت الليالي رغم العثرات والتعب، ها أنا اليوم أقطف ثمرة السعي، فأهديك هذا الإنجاز، فهنيئاً لك

إلى والديا أربعة أرواح غالية، كانت دعواتهم تحرس خطواتي وصيرهم يغمر دربي، ومحبتهم ترسم الأمل في قلبي. لك الفضل بعد الله في كل ما وصلت إليه، فلکم مني كل الشكر والعرفان، وأسأل الله أن يرزقني بركم كما ربيتموني بحبكم.

إلى أختي وأخواتي كنتن لي نبض القلب وضوء الأيام. بصحبتن خف عبء الطريق، وبكلماتكن زاد يقيني. لكن مني أصدق الدعاء، وأجمل المحبة.

إلى روح خالتي الغالية رغم الغياب، لا زلت حاضرة في وجداني. أسأل الله أن يتغمذك برحمته الواسعة، ويجعل قبرك روضة من رياض الجنة لك من قلبي دعاء لا ينقطع وذكر لا يزول.

إلى عائلة بوصيدة أنتمي إليكم بكل فخر جذوركم الطيبة كانت سنداً لي، ومحبتكم مصدر اعتزاز دائم.

إلى عائلة لزعر شكراً لكل ما منحتُموني من دفء وحنان، ومنكم تعلمت معنى الأصالة والقيم.

إلى صديقتي الغالية أنتن النور الذي زين دربي، ورفقتكن كانت أجمل ما في رحلتي.

إلى كل من كان سنداً من قريب أو بعيد، إلى كل من وقف معي ودعمني ولو بكلمة طيبة ترفع معنويات محطمة، إلى كل من دعاء لي دعوة خيراً صادقة، وإلى كل من أراد فشلي فتقويت فوصلت.



فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	—
اهداء	—
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الجداول	VI-IV
قائمة الأشكال	IX-VII
مقدمة الموضوع	أ س
الفصل الأول: الإطار النظري حول مفاهيم الدراسة	08
تمهيد الفصل الأول	09
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية	10
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية	10
المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية	13
المطلب الثالث: نماذج هيكلية المؤسسة الاقتصادية	15
المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية	18
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	19
المطلب الثاني: أهمية واهداف القوائم المالية	21
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية	23
المطلب الرابع: تحليل القوائم المالية	36
المبحث الثالث: ماهية الفشل المالي	43
المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي	43
المطلب الثاني: أسباب ومظاهر الفشل المالي	47
المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي	50
المطلب الرابع: بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي وطرق مقترحة للعلاج	52

63	خلاصة الفصل الأول
64	الفصل الثاني: مساهمة تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز - تبسة
65	تمهيد الفصل الثاني
66	المبحث الأول: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز؛
66	المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة سونلغاز
69	المطلب الثاني: تقديم مؤسسة سونلغاز تبسة وهيكلها التنظيمي
74	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية المقدمة من مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -تبسة-؛
74	المطلب الأول: تحليل ميزانية مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز - تبسة .
86	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج
90	المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام التحليل بواسطة بعض النماذج.
90	المطلب الأول: تحليل باستخدام نموذج Altman
92	المطلب الثاني: تحليل باستخدام نموذج Kida
93	المطلب الثالث: تحليل باستخدام نموذج Sherrod
96	خلاصة الفصل الثاني
97	خاتمة الموضوع
101	قائمة المصادر والمراجع
110	الملاحق
120	الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	الميزانية من جانب الأصول	25
(02-01)	الميزانية من جانب الخصوم	27
(03-01)	قائمة الدخل حسب الطبيعة	29
(04-01)	قائمة الدخل حسب الوظيفة	30
(05-01)	قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة	33
(06-01)	قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير المباشرة	34
(07-01)	شروط قيم Z للحكم على حالة المؤسسة	55
(08-01)5	تقييم درجة مخاطر الائتمان واحتمال الفشل حسب شيروود	57
(01-02)	نتائج رأس المال العامل من أعلى الميزانية	75
(02-02)	نتائج رأس المال العامل من أسفل الميزانية	76
(03-02)	نتائج احتياج رأس المال العامل	77
(04-02)	نتائج الخزينة الصافية	78
(05-02)	نسب الاستقلالية المالية	80
(06-02)	نسب الاستدانة المالية	81
(07-02)	نسب السيولة العامة	81
(08-02)	نسب السيولة المختصرة	83
(09-02)	نسب السيولة الفورية	85
(10-02)	نسب هامش الفائض الخام للاستغلال	86
(11-02)	نسب هامش الاستغلال	87
(12-02)	نسب المردودية الاقتصادية	88
(13-02)	نسب المردودية المالية	89
(14-02)	النسب المالية الخاصة بنموذج ألتمان	91

قائمة الجداول

92	النسب المالية الخاصة بنموذج كيدا	(15-02)
94	النسب المالية الخاصة بنموذج شيرود	(16-02)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	تصنيف المؤسسة الاقتصادية	15
(02-01)	الهيكل الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية	16
(03-01)	الهيكل التقسيمي للمؤسسة الاقتصادية	17
(04-01)	الهيكل المصنوعي للمؤسسة الاقتصادية	18
(01-02)	هيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -تبسة-	70
(02-02)	مراكز التوزيع للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	74
(03-02)	تطور رأس المال العامل للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	76
(04-02)	تطور احتياج رأس المال العامل للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	77
(05-02)	تطور الخزينة الصافية للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	79
(06-02)	تطور نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	80
(07-02)	تطور نسبة الاستدانة المالية للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	81
(08-02)	تطور نسبة السيولة العامة للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	82
(09-02)	تطور نسبة السيولة المختصرة للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	84
(10-02)	تطور نسبة السيولة الفورية للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	85
(11-02)	تطور نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	87
(12-02)	تطور نسبة هامش الاستغلال للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	88

89	تطور نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	(13-02)
90	تطور نسبة المردودية المالية للمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة	(14-02)
91	قيم Z حسب نموذج ألتمان	(15-02)
93	قيم Z حسب نموذج كيدا	(16-02)
95	قيم Z حسب نموذج شيروود	(17-02)

مقدمة

تعد المؤسسة الاقتصادية الوحدة الأساسية في النسيج الاقتصادي لأي دولة، إذ تمثل الفاعل الرئيس في تحقيق النمو، وتوليد الثروة، وخلق فرص العمل. وضمن بيئة أعمال تتسم بتغيرات متسارعة ومنافسة متزايدة، يواجه مسيرو المؤسسات تحديات كبيرة تستوجب اتخاذ قرارات رشيدة قائمة على أسس تحليلية دقيقة. ولعل من أبرز الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها لفهم واقع المؤسسة واتجاهاتها المستقبلية، تحليل القوائم المالية، باعتبارها مرآة تعكس الوضعية المالية والأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة.

يعتبر تحليل القوائم المالية من الأدوات الرئيسة التي تمكن المؤسسة من تشخيص وضعها المالي بدقة، إذ تمثل هذه القوائم المتمثلة أساسا في الميزانية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، تقارير دورية تعكس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة. ومن خلال اعتماد أدوات التحليل المالي مثل النسب المالية، التحليل الأفقي والرأسي، والمقارنة مع المؤشرات القطاعية، يمكن للمؤسسة رصد نقاط القوة والضعف، وتقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، ومدى كفاءتها في استخدام مواردها.

في المقابل، يعتبر الفشل المالي من أخطر التحديات التي قد تواجه المؤسسات الاقتصادية، إذ يشير إلى الحالة التي تصبح فيها المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية أو تحقيق عوائد كافية تغطي تكاليفها. وتعد هذه الظاهرة نتيجة لتراكم مؤشرات سلبية قد تمر دون ملاحظة في حال غياب التحليل المالي السليم والدقيق. ومن هنا تبرز أهمية التنبؤ المبكر بالفشل المالي كأداة استراتيجية الإدارة المخاطر واتخاذ قرارات تصحيحية في الوقت المناسب.

أولاً: الإشكالية

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية فيما يلي:

كيف يساهم تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة سونلغاز تبسة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يساهم التحليل المالي في الكشف عن علامات الفشل المالي؟
2. ماهي المؤشرات المالية الأكثر دلالة على قرب حدوث الفشل المالي؟

3. ماهي النماذج المطبقة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

تساهم تحليل القوائم المالية بشكل فعال في التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة من خلال توفير مؤشرات مالية مبكرة تساعد على تشخيص وضعها المالي واتخاذ قرارات وقائية.

1. يعد تحليل القوائم المالية أداة فعالة في التنبؤ بالفشل المالي عند استخدامه بشكل منهجي.

2. المؤشرات المالية الأكثر دلالة الربحية والسيولة.

3. توجد عدة نماذج كمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، وتعد النماذج المعتمدة على التحليل المالي مثل نموذج ألتمان من بين أكثرها فعالية في تقديم مؤشرات دقيقة عن احتمالية الفشل المالي.

ثالثا: أهمية الدراسة

تعد أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على الدور المحوري لتحليل القوائم المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي، بما يساهم في دعم عملية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة الاقتصادية. كما تزيد أهمية الدراسة من خلال تطبيقها على مؤسسة سونلغاز، باعتبارها نموذج لمؤسسة عمومية ذات طابع استراتيجي، الأمر الذي يمنح نتائج الدراسة بعدا علميا يمكن الاستفادة منه في تحسين آليات التنبؤ المالي والوقاية من المخاطر في مؤسسات مماثلة.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. دور تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية؛

2. معرفة طرق معالجة الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية؛

3. تحديد المؤشرات المالية الأكثر تناسبا مع الفشل المالي؛

4. تقييم فعالية النماذج الكمية المستندة لتحليل المالي للكشف عن الفشل المالي.

خامسا: منهجية الدراسة

سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي تحليلي، حيث تمكن المنهج الوصفي في تغطية جوانب الموضوع من خلال تحديد الظاهرة والتعرف عليها ووصفها، والتعرف على النسب المالية والنماذج المستعملة في التنبؤ، أما المنهج التحليلي يكمن في تحليل وتفسير البيانات ومختلف المعلومات المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة. وذلك للإجابة على الاشكالية المطروحة.

سادسا: أدوات الدراسة

تم الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -تبسة- خلال الفترة 2018-2023.

سابعا: أسباب اختيار الدراسة

- يعود سبب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية واخرى ذاتية تكمن فيما يلي:
- الأهمية البالغة للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- اعتبار أن تحليل القوائم المالية يسمح بالتعرف على الفشل المالي.
- صلة الموضوع بالتخصص الذي ندرسه.

ثامنا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود الموضوعية: تكمن الدراسة على العلاقة بين تحليل القوائم المالية والفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- الحدود المكانية: سيتم دراسة إحدى المؤسسات الجزائرية ألا وهي مؤسسة سونلغاز-تبسة- من خلال مساهمة تحليل القوائم المالي في التنبؤ بالفشل المالي.
- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023 لتحليل البيانات المالية لمؤسسة سونلغاز - تبسة-.

تاسعا: هيكل الدراسة

تضمنت هذه الدراسة فصلين الأول نظري، والثاني تطبيقي، يمكن عرضها كما يلي:

سيتم التطرق في الفصل الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، القوائم المالية وتحليلها، الفشل المالي، وأبرز النماذج الكمية المستخدمة للتنبؤ به، مع التطرق إلى أهم المؤشرات المالية التي يمكن أن تعكس الوضع المالي للمؤسسة.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية لحالة مؤسسة سونلغاز بولاية تبسة من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، ومعرفة دور تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، حيث تم التعريف بالمؤسسة من حيث النشأة إلى الهيكل التنظيمي، ثم التطرق إلى تحليل القوائم المالية من خلال بعض النسب المشار إليها في الجانب النظري واستخدامها في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.

عاشرا: الدراسات السابقة

أ - باللغة العربية

1. دراسة منال خلخال (2012): بعنوان - فعالية نماذج التنبؤ المالي في المؤسسة الاقتصادية - وقد لخصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: مصطلح الفشل المالي هو مصطلح غير دقيق وغير محدد من ناحية ومن ناحية وضعية المؤسسة المالية هو خليط بين المفاهيم المالية والقانونية للإفلاس والعسر وهو بذلك يعتبر مرادف لهذه التسميات، يعود فشل وعجز المؤسسات إلى الإدارة السيئة بالدرجة الأولى. وتعتبر أعمال ألتمان وبيفر حجر الأساس في توجيه الاهتمام إلى النسب المالية رغم عيوبها. يبدأ الفضل المالي بحدوث خسائر متتالية سنة بعد أخرى أي عدم تحقيق الأرباح.
2. سليم عماري (2016-2017): بعنوان دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012. وقد جاء هذا البحث لإيجاد طريقة علمية تسمح بالكشف المبكر عن المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركات، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة عملية تقييم الأداء المالي باستعمال مجموعة من النسب والمؤشرات المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا في محاولة بناء نموذج ذي قدرة

على التمييز والتنبؤ. ولغرض تحقيق أهداف البحث قمنا بدراسة عينة مكونة من 61 شركة فاشلة، و61 شركة سليمة، تنشط في سوق الكويت لأوراق المالية، خلال الفترة من سنة 2009، إلى سنة 2012، باستخدام طريقة التحليل خمس عشرة نسبة مالية من حسابها انطلاقاً من القوائم المالية لهذه الشركات.

ب -باللغة الأجنبية

1.Amine sabek, Youcef saihi, using artificial neural network to predict the financial distress: the case of some Algeria companies, 2021:

تهدف هذه الدراسة إلى استخدام أحد أساليب التحليل المالي الحديثة وإحدى أهم تقنيات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالتعثر المالي، وذلك من خلال تصميم نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية ذات الانتشار الخلفي وتطبيقه على الشركات الجزائرية المختارة للفترة الممتدة ما بين 2015-2019 وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج تمكن من تمييز الحالة المالية للشركات موضع الاختبار وفقاً لحالتها المالية الفعلية.

2. Alaeddine medjoub, abderrezzak houas, a comparative study between Altman; kida and Sherrod model in predicting the financial failure of listed companies in Amman stock exchange, 2020:

تهدف هذه الدراسة إلى عمل دراسة تحليلية مقارنة بين نموذج التمان كيدا وشيرود في التنبؤ بالفشل المالي قبل 5 سنوات من وقوعه على عينة من شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، نصفها فاشلة وأخرى سليمة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج كيدا هو الأفضل في التنبؤ بفشل شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان خلال السنوات المدروسة.

ومن خلال ما سبق تميزت دراستي عن الدراسات السابقة بإتاحة نظرة أكثر شمولية وتعمقا في تتبع المؤشرات المالية طويلة المدى وهذا نظرا إلى الاعتماد على 6 سنوات، مما مكن من رصد إشارات مبكرة للفشل المالي بدقة أعلى، وهو ما يعد قيمة مضافة علمية ومنهجية تعزز من فعالية استخدام النسب المالية ونماذج التنبؤ في التقييم المالي للمؤسسات الاقتصادية.

الحادي عشر: صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبة الدراسة في قلة المراجع العلمية المتعلقة بموضوع **التنبؤ بالفشل المالي**.

الفصل الأول: الإطار النظري حول مفاهيم الدراسة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية من الركائز الأساسية التي يتركز عليها الاقتصاد، حيث تعتبر الكيانات التي تؤدي إلى توليد الثروات وتوفير الفرص الوظيفية وتحقيق النمو الاقتصادي. تتنوع المؤسسات الاقتصادية في أنواعها، وتتميز في أهدافها وطرق تنظيمها، مما يساهم في تشكيل البيئة الاقتصادية بشكل عام. من جهة أخرى، تعتبر القوائم المالية أداة أساسية التي يعتمد عليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسات، فهي توفر معلومات حيوية حول الوضع المالي، الربحية، والسيولة، مما يعين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة. كما أن فحص القوائم المالية وتحليلها يعد خطوة لازمة للكشف عن التحديات المالية التي قد تواجه المؤسسة. من بين هذه التحديات، يظهر الفشل المالي الذي يعتبر من أبرز المخاطر التي تهدد استمرارية المؤسسات. يضم الفشل المالي عدة مفاهيم مثل الإفلاس والعجز المالي، وله أسباب متعددة يمكن أن تتداخل مع مراحل معينة تؤدي إلى تدهور الوضع المالي. بناء على ذلك، فإن التنبؤ بالفشل المالي يعد أمراً ضرورياً، ويعتمد على نماذج وأساليب متخصصة، مع ضرورة وجود استراتيجيات وطرق علاجية للوقاية من حدوثه. من خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- عموميات حول المؤسسة الاقتصادية
- ماهية القوائم المالية
- ماهية الفشل المالي

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية من أهم الأنظمة الاقتصادية في العصر الحديث، حيث تعد الوحدة الإنتاجية التي تساهم في تلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات. وتمثل المؤسسات الاقتصادية الركيزة الأساسية في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن بين العرض والطلب. تتنوع المؤسسات الاقتصادية في أشكالها وأحجامها، ولكل منها أهداف معينة تحاول تحقيقها.

سنتعرض في هذا المبحث إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية، نشأتها، خصائصها، أهدافها، أنواعها وهيكلها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

تعد المؤسسة الاقتصادية عنصرا فاعلا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ووحدة إنتاجية تهدف إلى إنتاج السلع أو تقديم الخدمات تلعب دور في تنشيط الدورة الاقتصادية وتهدف أساسا إلى تحقيق الربح وتلبية حاجات السوق.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

تعددت تعاريف المؤسسة الاقتصادية ونذكر منها:

التعريف الأول: " هي كل وحدة قانونية سواء كانت شخص طبيعي أو معنوي، تتمتع بالاستقلال مالي وحرية في اتخاذ القرار وتنتج المنتجات والخدمات".¹

التعريف الثاني: "بالمعنى الواسع: مجموعات ثابتة من معايير السلوك التي تخدم أغراضا ذات قيمة جماعية، أو بالمعنى الضيق، مجموعة من القواعد لتسهيل التنسيق من خلال السماح بتكوين التوقعات".²

¹ يحيوي لخضر، الجودة الشاملة ودورها في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة الصناعة العتاد الفلاحي لعين تيموشنت"، مجلة دفاثر اقتصادية، جامعة عين تموشنت، المجلد 14، العدد 2، 2023، ص 386.

² Steve Wiggins & Junior Davis, IPPG Briefing Paper No three, school Of Environment & Development University Of Manchester, July 2006, P 1.

التعريف الثالث: " تتمثل في ذلك التنظيم الذي يجمع بين الوسائل المالية والمادية والبشرية بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة".¹

ومما سبق يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية على أنها تنظيم اقتصادي ذا استقلال مالي يحتوي على مجموعة من الموارد المادية والبشرية تستخدم من أجل إنتاج سلع وخدمات.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

يمكن ذكر خصائص المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:²

_ القدرة على إقامة نظام يسمح بالتفاعل الديناميكي بين عناصر الإنتاج التي تمتلكها؛

_ مركز لاتخاذ القرارات؛

-تمتلك المؤسسة سجلات محاسبية خاصة بها،

_ المؤسسة مركز لتوزيع العائدات من حيث بيع السلع والخدمات على مختلف الأعوان الاقتصاديين؛

-النشاط يكون في إطار قانوني معين،

-ارتباط إطارها القانوني بطبيعة نشاطها؛

-للمؤسسة شخصية حقيقية أو معنوية مستقلة ماليا؛

-القدرة على التفاعل الإيجابي مع البيئة الداخلية والخارجية؛

_ مركز للحياة الاجتماعية ووصول لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

¹درحمن هلال، "المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية -دراسة مقارنة-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة يوسف بن خدة -الجزائر، 2004-2005، ص17.

²فوزي محيريق بن الجيلاني، "مدخل لاقتصاد المؤسسة"، مطبعة الرمال، ولاية الوادي -الجزائر، 2020، ص 99.

الفرع الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تهدف المؤسسة بدورها الى تحقيق اهداف عدة تختص فيما يلي:¹

أولاً: أهداف اقتصادية

- تعظيم وتحقيق الربح؛
- تحقيق متطلبات المجتمع؛
- عقلنة الإنتاج أي الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج.

ثانياً: أهداف اجتماعية

- الأجور: أي ما يقبضه العمال مقابل عملهم حيث يخضع لزيادة والنقصان؛
- تحسين المستوى المعيشية للعمال؛
- التأثير على العادات الاستهلاكية؛
- توفير تأمينات ومرافق العمال.

ثالثاً: أهداف تكنولوجيا

من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة:²

- البحث والتنمية: مع تقدمها، عملت المؤسسات على إنشاء إدارات أو أقسام متخصصة في تنمية الأساليب وطرق الإنتاج بشكل علمي. تعين لهذه العملية مبالغ مالية قد تزداد أهميتها لتصل إلى نسب كبيرة من الأرباح. ويعتبر هذا البحث جزءا مهما من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، لا سيما في السنوات الأخيرة، حيث تتنافس المؤسسات على الوصول إلى أحسن طرق وأساليب الإنتاج التي تساهم في تحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة وسط المؤسسة.

¹ معارف محمد، "دراسة الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية - دراسة حالة قطاع التأمين سعيدة -"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، تلمسان، السنة الدراسية 2012-2013، ص ص 6، 7.

² العربي دغموش، "اقتصاد المؤسسة"، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2022-2023، ص 13.

- المساهمة في السياسة الوطنية في مجال البحث والتطوير التكنولوجي: وهذا بالارتباط مع العديد من الجهات من هيئات البحث العلمي والجامعات، وكذا هيئات التخطيط الأخرى.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

تتنوع المؤسسة الاقتصادية إلى عدة أنواع وهذا لارتباطها بالكثير من المجالات، وتتمثل هذه الأنواع في:

حسب الحجم وطبيعة الملكية: ¹

- حسب الحجم

دراسة حجم المؤسسة يقوم على اعتبارات مترابطة لا بد من فصلها عند تحليل الحجم، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاط عند دراسة حجم المؤسسة. وتتم الدراسة على أساس القدرة أي الطاقة المادية للمؤسسة، عدد العاملين في المؤسسة، عدد المدخلات والمخرجات لموارد المتاحة للمؤسسة.

وتكون هناك مؤسسات مصغرة صغيرة، متوسطة وكبيرة.

- حسب طبيعة الملكية

تصنف المؤسسة الاقتصادية حسب الملكية على أساس اعتبارين أساسيين هم حقوق الملكية ومكانة الربح في المؤسسة، ونوع الطلب، حيث أن المؤسسة العمومية تحقيق الربح من المنظور الاجتماعي. والمؤسسة الخاصة تحقيق الربح من منظور أصحاب المصالح.

ويأخذ الطلب في المؤسسة العمومية طابع جماعي الصحة والتعليم الخ ومنتجاتها تكون مجانية او مدعمة. اما في المؤسسة الخاصة، فالطلب فردي والسعر يعبر عن حقيقة التكاليف.

ويتصنف ايضا حسب القطاع الاقتصادي والشكل القانوني: ²

¹ ليلي لاراي، "اقتصاد المؤسسة"، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالم، 2022-2023، ص 20-27.

² دحموني هلال، مرجع سابق، ص 15_16.

-حسب القطاع الاقتصادي

خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية:

القطاع الأولي، القطاع الثانوي، القطاع الثالث.

_القطاع الأولي : ويشمل مؤسسات إنتاج المواد الأولية الممثلة في الفلاحة، استخدام البترول...وغيرها؛

_القطاع الثانوي: ويشمل المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتجات قابلة للاستخدام أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط.

_ القطاع الثالث: ويضم المؤسسات التي يركز نشاطها أساسا على اعطاء الخدمات مثل النقل، البنوك والمؤسسات المالية، التجارة، الصحة والاتصال.

-حسب الشكل القانوني

تصنف إلى صنفين أساسيين هما:

_المؤسسات الخاصة: وبدورها يمكن أن تتخذ الأشكال الآتية:

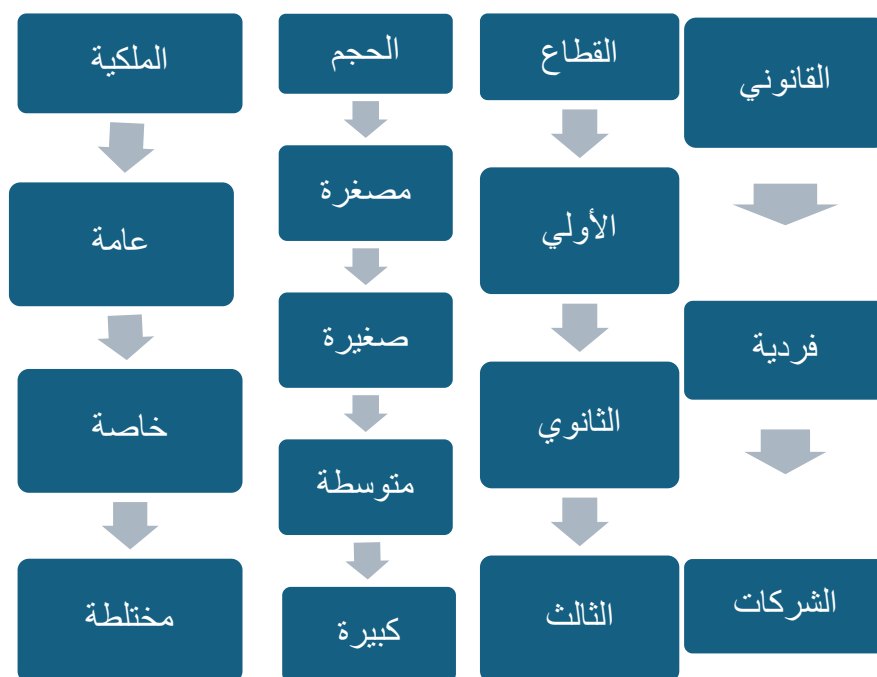
- المؤسسات الفردية: وهي مؤسسات ملك شخص واحد يؤسسها برأسمال شخصي؛

- مؤسسات الشركات : وهي مؤسسات لأكثر من شخص و تخضع لشروط قانونية خاصة.

_المؤسسات العمومية: هي شركات تكون ملكيتها تابعة للدولة بصفة كاملة إما في شكل مؤسسات وطنية أو مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، وقد تكون مؤسسات يشترك في رأسمالها القطاع العام والقطاع الخاص.

ويمكن تلخيص الأصناف السابقة للمؤسسة الاقتصادية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-01): تصنيف المؤسسة الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: نماذج هيكل المؤسسة الاقتصادية

لابد ان يكون للمؤسسات هياكل تنظيمية تسير على أساسها فالتنظيم لهي أهمية بالغة للمؤسسة، وقد

نجد العديد من الهياكل التنظيمية نذكر منها:

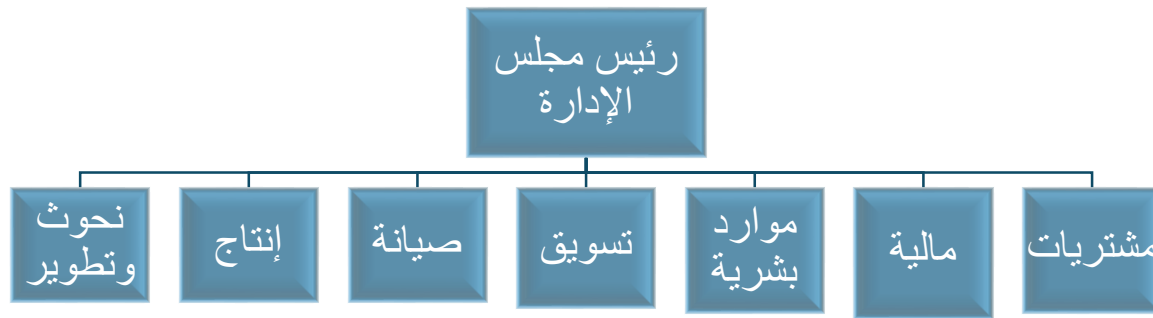
الهيكل الوظيفي: هو تنظيم إداري يعتمد على تقسيم المؤسسة إلى وحدات حسب الوظائف مثل الإنتاج، التسويق.

حيث يعتبر الهيكل الأكثر شهرة واستخداما، ومن أبسط وأسهل الهياكل، وهو النقطة الفاصلة بين المهام

والمؤسسة والتنسيق بينهما.

ويمكن توضيح الهيكل الوظيفي من خلال الشكل التالي:

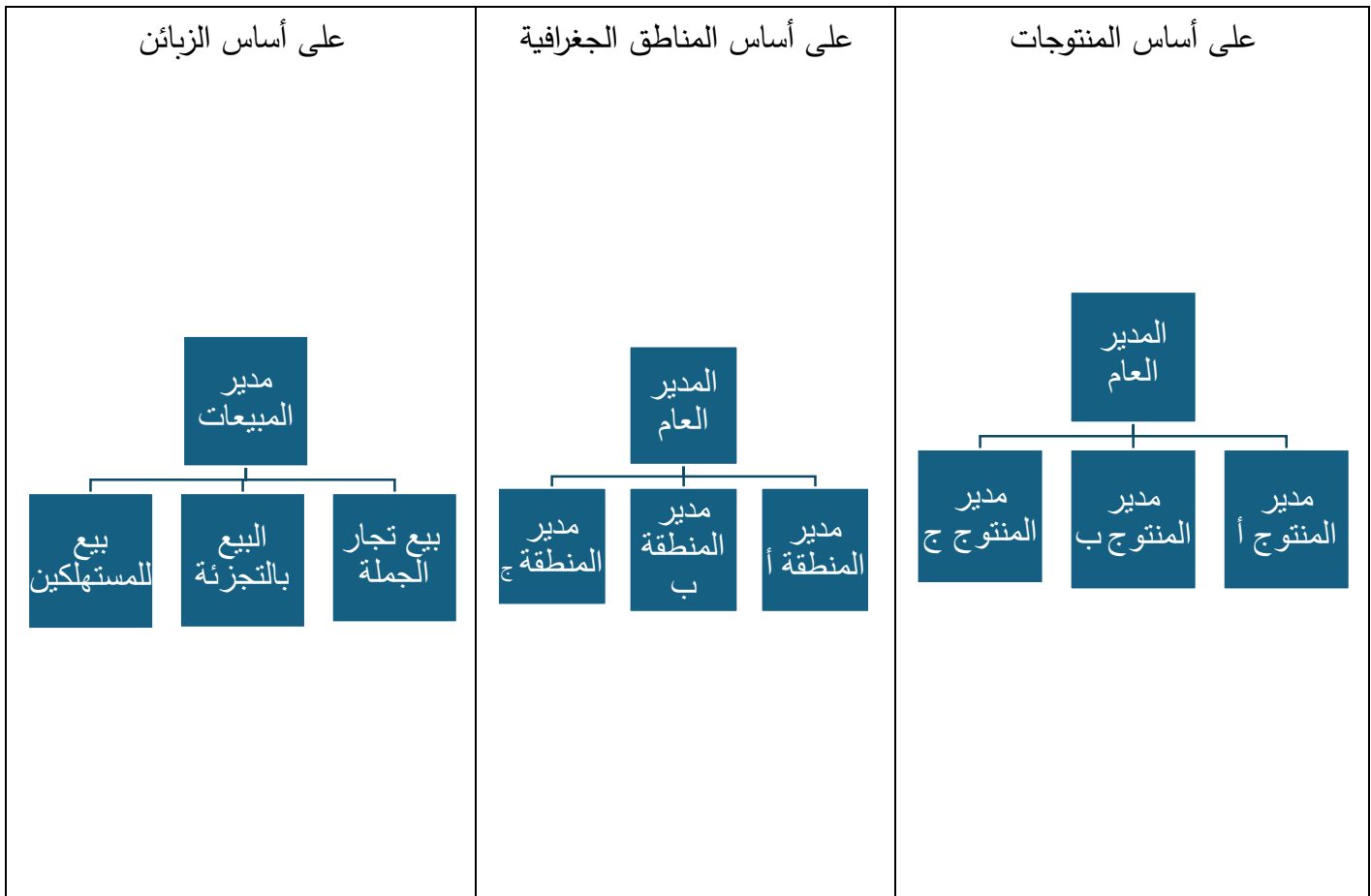
الشكل رقم (1-02): الهيكل الوظيفي



المصدر: سعود وسيلة، "اقتصاد المؤسسة"، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020، ص 45.

الهيكل التقسيمي: يتم ها النوع من الهياكل على ثلاثة تقسيمات، يكون على أساس المنتجات، على أساس المنطقة الجغرافية، وعلى أساس الزبائن. وهي في الاشكال التالية:

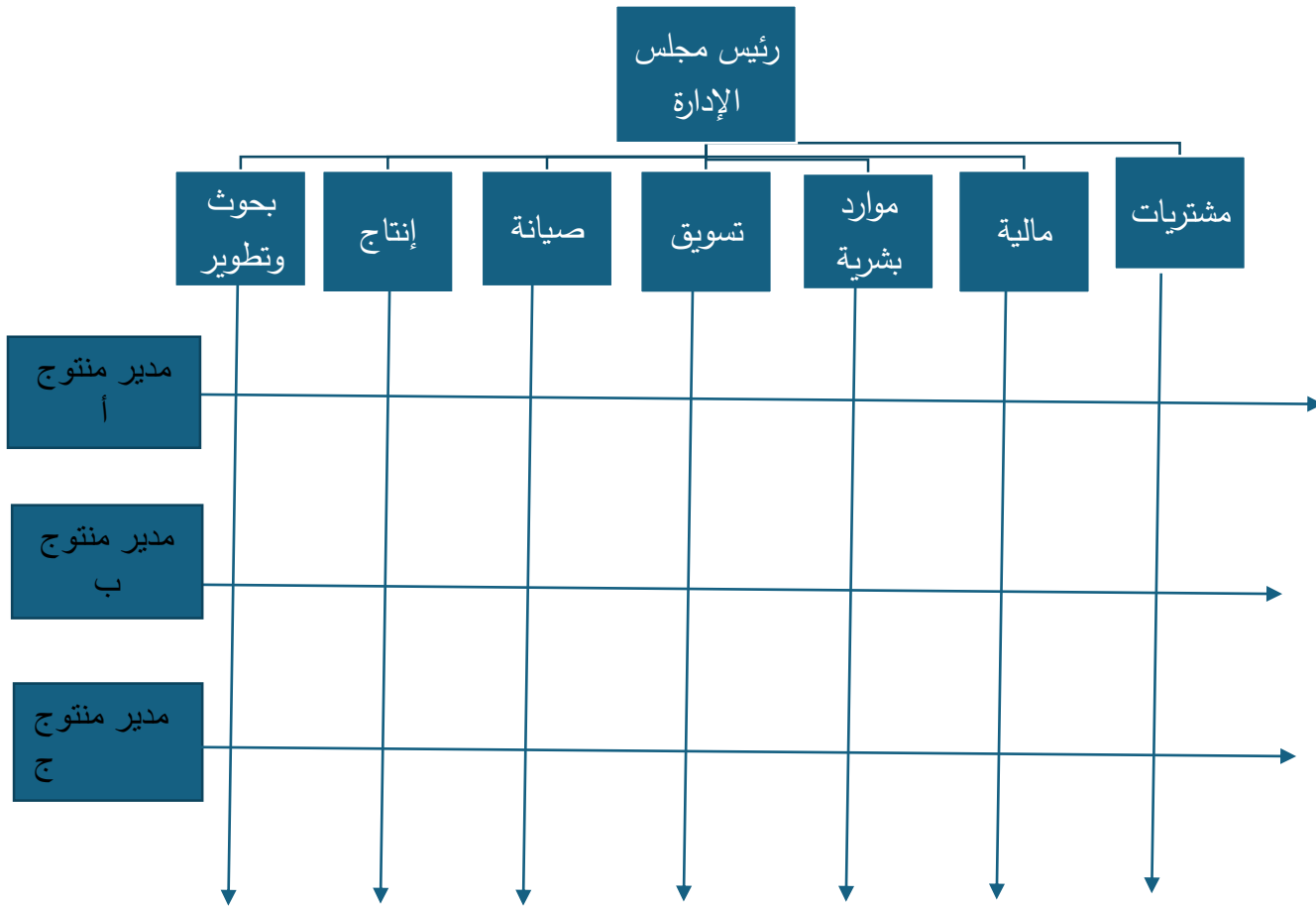
الشكل رقم (1-03): الهيكل التقسيمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على سكر كنزة، "اقتصاد المؤسسة"، مطبوعة محاضرات موجهة لطلاب السنة الثانية قسم العلوم التجارية، 2019-2020، ص 35-37.

الهيكل المصنوفي: هو مزيج للهيكل الوظيفية والهيكل وفقا للأقسام، ويتمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-04): الهيكل المصفوفي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على طلبة صبرينة، "اقتصاد المؤسسة"، محاضرات موجهة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس علوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، 2022-2023، ص 50.

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية

القوائم المالية من أهم الأدوات التي تستعين بها المؤسسة في تقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، وهي مرجعا رئيسيا للمستثمرين والمحللين والمراجعين لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، كما تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية وتخطيطية. ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على المفاهيم الأساسية لها بالإضافة الى عرض وتحليل هذه القوائم.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية تقارير وكشوفات مالية للإفصاح الواضح والجلي لعرض الوضع المالي للمؤسسات. وتتبعها خصائص لإتمام عملها.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

تعددت تعريف القوائم المالية ونذكر منها:

التعريف الأول: " بيانات تفصيلية واجمالية أساسية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المؤسسة، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة بموجب المعايير المحاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي تنفذها المؤسسة خلال فترة محددة فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة أعمال المؤسسة والتغيرات الحاصلة في مركزها ".¹

التعريف الثاني: " تعتبر الجزء الأكثر أهمية في التقارير المالية، حيث تعد المنتج النهائي للمحاسبة والوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي والوجهة الرئيسية المختلف مستعملها للحصول على معلومات مالية يعتمد عليها في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي وبالتالي صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة".²

التعريف الثالث: " تعرف على انها المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للشركة، شريطة ان تتميز هذه الصورة بالاختصار والدقة والوضوح، وهذا ما يجيز لمستخدميها اتخاذ القرارات المناسبة حول مستقبل الشركة وعلاقتهم بها، وذلك على كل المستويات ".³

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج ان **القوائم المالية** هي التقارير والقوائم التي يتم اعدادها، لمتابعة الأنشطة والعمليات خلال السنة المالية الخاصة بالمؤسسة، والتي تقوم بتقييم الاداء والوضع المالي للمؤسسة.

¹دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، ط 2، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009، ص 68.

²أمينة حفاصة، عباس فرحات، "جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، 2018، ص 88.

³فوزي الحاج احمد، وآخرون، "المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية"، مجلة اقتصادية الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 44.

الفرع الثاني: خصائص القوائم المالية

تختص القوائم المالية بخصائص أساسية تجعل معلوماتها مفيدة للمستخدمين وتظهر بصورة واضحة وصادقة وتتمثل فيما يلي:¹

*القابلية للفهم:

- يجب ان يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة؛

- ان تكون لهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية؛

- الابتعاد عن المسائل المعقدة والصعبة.

*الملائمة:

- حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد ان تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

*المصادقية :

- حتى تكون المعلومات مفيدة يجب ان تكون موثوق فيها ويعتمد عليها ؛

- يجب ان تكون خالية من الاخطاء والهامة والتحيز.

*القابلية للمقارنة :

- القدرة على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن لتحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء؛

- كما يجب إجراء المقارنات مع اداء مشروعات اخرى.

¹ أمين السيد احمد لطفي، "إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية"، ط 1، دار نشر الثقافة، الاسكندرية، 2007، ص

المطلب الثاني: أهمية واهداف القوائم المالية

لابد من وجود اهمية لإعداد القوائم المالية واهداف تهدف لتحقيقها.

الفرع الاول: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية في الغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:¹

أداة اتصال؛ وسيلة في تقييم الأداء؛ وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

- أداة الإيصال تعتبرها القوائم المالية رسالة واضحة ومفهومة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها، ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة و الموردين، العمال، البنوك، كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة؛

- تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها أو استعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة ؛

- وسيلة اتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العمال، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

تتلخص أهداف القوائم المالية فيما يلي:²

¹إلياس بدوي، "دور التضخم من القوائم المالية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر، 2011-2012، ص 38-39.

²دييلة دادة، "أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر"، أطروحة دكتوراه العلوم، جامعة قاصي مرباح ورقلة، 2019، ص ص 14، 13.

- القوائم المالية ذات الأغراض العامة تهدف إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية للمؤسسة التي تفيد مستخدميها في اتخاذ القرار، كما تساعد في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها؛
 - مع الإضافة إلى معلومات الواردة في القوائم المالية التي تعين معلومات أخرى الواردة في الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات؛
 - حيث توضح القوائم المالية نتائج عمل الإدارة ومدى كفاءتها في استغلال الموارد الموضوعة في عهدها، مما يساعد قراء أو مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرار م بشكل صحيح.
- وهناك أهداف أخرى وفق تقرير تروب لود نذكر منها:¹
- توفير معلومات تساعد المستثمرين والمقرضين للقيام بالتنبؤات وإجراء المقارنات وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة من حيث الكمية والتوقيت ودرجة عدم التأكد؛
 - إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية للقيام بالتنبؤات و المقارنات وتقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل (القدرة الإرادية).
 - توفير معلومات تساعد في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استخدام موارد الوحدة الاقتصادية، وأثر ذلك في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.
 - توفير معلومات وقائية وتفسيرية عن العمليات والأحداث التي تساعد في التنبؤ والمقارنة التقييم لقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل.
 - تقديم قائمة المركز المالي (الميزانية) تساعد في التنبؤ والمقارنة والتقييم للمقدرة الربحية (القدرة على تحقيق الدخل).

¹ مداحي عثمان، "أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد"، جامعة البليدة، العدد 7، سبتمبر 2012، ص 54.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية

نقصد بعرض القوائم المالية كيفية إظهار وترتيب وتصنيف وجمع البنود داخل القوائم المالية وأيضا الايضاحات المرفقة المتعلقة ببنود هذه القائمة، وهذه القوائم تتمثل في:

* قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي) ؛

* قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) ؛

* قائمة التدفقات النقدية؛

* قائمة التغيرات في الحقوق الملكية.

الفرع الاول: عرض قائمة الميزانية

تعريف قائمة الميزانية: يعني بالميزانية ذلك الجدول الذي يمثل قائمة ذات جانبيين، يبين أحدهما موجودات المؤسسة ويبين الآخر التزاماتها، وهذا في لحظة زمنية معينة (محددة). فيظهر الجانب الأول أصول المؤسسة، وفي الجانب الآخر المقابل يظهر خصومها. وبمعنى أخرى فإن موجودات المؤسسة هي أصولها، والتزاماتها هي خصومها. وهذه القائمة (الجدول) تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار أن موجودات المؤسسة لابد أن تساوي التزاماتها، سواء لصاحب المؤسسة أو للآخرين.¹

عناصر الميزانية: تتمثل العناصر في:

* **الأصول:** هي التي تتكون من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول.²

وتتمثل العناصر الأصول فيما يلي:

¹ عمروش صبرينة، عمروش نبيلة، "ارتباط معيار التدقيق الدولي رقم ISA570 (الاستمرارية) بمعيار المحاسبة الدولي رقم ISA 1 (عرض القوائم المالية)"، مجلة المالية والاسواق، جامعة مستغانم، جامعة تيارت، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2023، ص 194.

² عاد نور الدين، "إعادة تقييم التثبيات وأثره على القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، 2021-2022، ص 109.

-التثبيطات المعنوية؛

-الأصول المادية؛

-التثبيطات العينية؛

-أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة؛

-الاهتلاكات؛

-الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة اعباء مثبتة مسبقا.

-خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية؛

-المساهمات؛

-المخزونات.

إلا أن هناك تصنيفين للأصول وهما:

-**الأصول المتداولة:** تلك الأصول التي يمكن للمؤسسة انجازها، بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية. أو تلك الأصول المحازة أساسا بهدف تداولها أو الإبقاء عليها لفترات قصيرة (12 شهر على الأكثر) ويمكن اعتبارها أصولا جارية، عناصر النقديات أو أشباه النقديات ¹.

-**الأصول الغير متداولة (ثابتة):** هي الأصول التي تقتنيها المؤسسة لتمكين استخدامها في عملياتها التشغيلية وليس من أجل إعادة بيعها، ويتم اقتناؤها لمدة تزيد عن السنة أو الدورة التشغيلية أيهما أطول، ومنها الأصول الثابتة الملموسة (الأراضي...) وغير الملموسة ².

ولتوضيح شكل الأصول في الميزانية نورد الجدول التالي:

¹ قطب علي، "الحاسبة المالية 01"، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019-2020، ص 13.

² على عبد القادر الذنيبات، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، ط 5، الجامعة الأردنية، 2015، ص 444.

الجدول (01-1): الميزانية (جانب الأصول)

السنة المالية المقفلة في.....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N إهلاك رصيد	N صافي	N - 1
أصول غير جارية فارق بين لاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات - ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					

	أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
	مجموع الأصول الجارية
	المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 28

***الخصوم:** تضم الخصوم الالتزامات الحالية للمؤسسة والنتيجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول على منافع اقتصادية.¹

وتتمثل في الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية وتعرف كالتالي:

- **الأموال الخاصة:** تكون في أعلى الجدول من خصوم المؤسسة، وتشمل الأموال الخاصة الموارد القائمة للمؤسسة، والتي تحدد محاسبيا قيمة المؤسسة.

-**الخصوم غير الجارية:** هي الخصوم ذات المدى الطويل التي تظهر عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وإن كان تسديدها خلال الشهور الاثني عشر الموالية بتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:

-استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا؛

¹ صحراوي إيمان، "أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2019-2020، ص 120.

-المؤسسة تنوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل؛

وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة جدولة المدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

-الخصوم الجارية: يجب إدراج عنصر ضمن الخصوم الجارية فقط إذا تم تسويته أو تسديده خلال دورة الاستغلال العادية ولم يتجاوز 12 شهرا.

ولتوضيح شكل الخصوم في الميزانية نورد الجدول التالي:

الجدول (1-02): الميزانية (جانب الخصوم)

السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N - 1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات -احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة(1) حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			

			مجموع الخصوم الغير جارية(2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية(3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 29

الفرع الثاني: عرض قائمة الدخل

تعريف قائمة الدخل: هي قائمة مالية تهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع من الربح (الخسارة) خلال فترة زمنية معينة عامة سنة وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال المشروع خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة معينة وينتج عنها إما صافي ربح أو (خسارة). ويمكن إعدادها من خلال أرصدة حساباتها في ميزان المراجعة.¹

عناصر قائمة الدخل: تتمثل العناصر في:²

-**الدخل:** هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حق الملكية.

¹مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، "القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 09.

²سامر قنطقجي، "لغة الإفصاح المالي والمحاسبي"، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، يوليو 2012، ص 32.

-المصروفات: هي نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استنفاد الأصول أو تكبد التزامات ينشأ عنها نقصان في حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بتوزيعات المشاركين في حق الملكية.

عرض قائمة الدخل

هناك طريقتين لعرض جدول قائمة الدخل حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، وهما كالتالي:

الجدول(1-03): قائمة الدخل (حسب الطبيعة)

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- انتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)
			أعباء المستخدم الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات استثناء عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملياتي العملية

			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية-المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية -الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 30.

الجدول (1-04): حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة منإلى.....

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية

			التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء (حسب الطبيعة) (مصاريف المستخدم المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية لضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1) منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع (1)
--	--	--	--

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 31.

الفرع الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية

تعريف قائمة التدفقات النقدية: عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بشركة ما خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذا الكشف عن الكشوفات المالية الأخرى مثل كشف الدخل وكشف

المركز المالي في إنها تساعد مستخدمي الكشوفات المالية في معرفة قدرة الشركة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.¹ وتشتمل كشف التدفقات النقدية على ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛

- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ؛

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

طرق إعداد جدول سيولة الخزينة: هناك طريقتين لإنجاز قائمة التدفق النقدي المباشرة وغير المباشر، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه.

ونوضح فيما يلي طريقتي اعداد هذه القائمة:²

*** الطريقة المباشرة:** تقوم هذه الطريقة على المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، حيث تضم التدفقات النقدية الداخلة بالإضافة إلى النقدية المقبوضة من العملاء تضم الإيرادات النقدية الأخرى كالفوائد الدائنة وأرباح الأسهم، بينما تضم التدفقات النقدية الخارجة بالإضافة إلى النقدية المدفوعة للموردين والنقدية المدفوعة على مصروفات التشغيل والمصاريف النقدية الأخرى كالفوائد والضرائب.

¹ سالم صلال الحساوي، "أساسيات الإدارة المالية"، دار المحينة الفاضلة، 2014، ص 53.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 198-200.

الجدول (1-05): قائمة التدفقات النقدية (طريقة مباشرة)

الفترة من الى.....

N - 1	N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدم الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها

			التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 35.

* الطريقة غير المباشرة: يتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل (الناتج النهائي لقائمة الدخل) ببند أخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية، لذا فإن البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية، وتضم هذه البنود:

- التغيرات الحاصلة في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية؛
- البنود ذات الطبيعة غير النقدية في قائمة الدخل، كإهلاك على الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات الإطفاء على الأصول غير الملموسة.
- المكاسب والخسائر ذات العالقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المؤسسة كمكاسب وخسائر بيع الأصول.

الجدول (1-06): حول التدفقات النقدية (الطريقة الغير مباشرة)

الفترة من الى

N - 1	N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية

			تصحيات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيّات تحصيلات التنازل عن تثبيّات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 36.

بالإضافة قائمة التغيرات في حقوق الملكية تظهر الحركات التي طرأت على حقوق المساهمين خلال فترة مالية معينة، مثل الأرباح أو الخسائر المحققة، وتوزيع الأرباح، وزيادة أو تخفيض رأس المال. تكمل هذه

القائمة القوائم المالية الأخرى من خلال توضيح تطور حقوق الملكية، ورغم أهميتها، إلا أنها لم تخدمنا في الجانب التطبيقي لتحليل أداء المؤسسة لكون تركيزها ينصب على بنود لا ترتبط مباشرة بالمؤشرات المالية التشغيلية.

المطلب الرابع: تحليل القوائم المالية

يعتبر تحليل القوائم المالية أداة أساسية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات. يهدف هذا المطلب إلى دراسة القوائم المالية واستخلاص المؤشرات التي تعكس الوضعية المالية والربحية.

الفرع الأول: تحليل الميزانية

تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

أ/ رأس المال العامل (صافي أو الدائم)

تعريف رأس المال العامل
يعتبر من المؤشرات الأساسية التي تبرز بها المؤسسة توازنها المالي في الأجل الطويلة وهناك من يطلق عليه هامش امان المؤسسة
حساب رأس المال العامل
في الآجال الطويلة أو منظور أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.
في الآجال القصيرة أو منظور أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل
حالات التوازن

أكبر من الصفر (موجب): من أعلى الميزانية: الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة. من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل. أصغر من الصفر (سالب): من أعلى الميزانية: الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة. من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل. تساوي الصفر (معدوم): من أعلى الميزانية: الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة. من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة تساوي الديون قصيرة الأجل.
--

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بلعادي عمار، المطبوعة البيداغوجية في التحليل المالي، 2019-2020، ص 14، 16.

ب/احتياجات رأس المال العامل

تعريف احتياجات رأس المال العامل
يمكن تعريفه في تاريخ معين على أنها رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة وبصفة دقيقة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ونقول إن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل إذا كانت احتياجات التمويل الناتجة عن دورة الاستغلال أكبر من مواردها.
حساب احتياجات رأس المال العامل
احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية) أي: احتياج رأس المال = احتياجات الدورة - موارد الدورة. احتياج رأس المال العامل = (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية). احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال - قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية).
حالات احتياج رأس المال العامل
. تساوي الصفر: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة. أكبر من الصفر: هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصدر آخر تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال.

أصغر من الصفر: تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى أي أنها حالة المؤسسة جيدة.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، 2016-2017، ص25-27.

ج/ الخزينة الصافية

تعريف الخزينة الصافية
هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية.
حساب الخزينة الصافية
الخزينة الصافية=القيم الجاهزة -السلفات المصرفية. الخزينة الصافية= رأس المال العامل -الاحتياجات في رأس المال العامل.
حالات الخزينة
موجبة: رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات، ومنه التوازن المالي محقق. سالبة: رأس المال العامل غير كافي لتغطية الاحتياجات من رأس المال العامل فالتوازن المالي غير محقق. . معدومة: رأس المال العامل مساوي تماما للاحتياج في رأس المال العامل، وبالتالي فالتوازن المالي محقق لكنه في حده الأدنى.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على حدي عبد القادر، "تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد"، شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، الشلف، 2010-2011، ص 4.

التحليل بواسطة النسب المالية

تعريف النسب المالية			
هي من الأدوات البسيطة للتحليل المالي لميزانية المؤسسة الاقتصادية، وتعبر عن العلاقة المالية ما بين مؤشرين على الأقل، حيث تسمح بقياس ومقارنة هذه العلاقة مع مؤشرات أخرى.			
أبرز النسب المالية وطرق حسابها			
نسب الهيكل المالية:	نسب التوازن الثابتة:	نسب السيولة المالية:	نسب النشاط:
الاستقلالية	تغطية الخصوم	السيولة العامة =	مدة احتياج رأس المال
المالية = المديونية	الثابتة = الخصوم غير	الأصول الجارية/	العامل للاستغلال =
الإجمالية/مجموع	الجارية/الأصول غير	الخصوم الجارية.	(احتياج رأس المال
الخصوم.	الجارية.	السيولة المختصرة =	العامل للاستغلال/رقم
الاستدانة = الديون	التغطية الخاصة	(خزينة الأصول	الأعمال) * 360 يوم
المالية/الأموال الخاصة.	للأصول الثابتة = الأموال	+ أصول جارية خارج	معدل دوران
	الخاصة/الأصول غير	الاستغلال) / الخصوم	المخزونات:
	الجارية	الجارية.	للبياعة = تكلفة
	توازن الخزينة = خزينة	السيولة الفورية =	الشراء/متوسط مخزون
	الأصول/خزينة	خزينة الأصول/	البياعة.
	الخصوم.	الخصوم الجارية.	للمنتجات التامة = تكلفة
			الإنتاج/متوسط مخزون
			المنتجات.
			مدة تحصيل الزبائن =
			(متوسط حساب الزبائن
			وأوراق القبض/ رقم
			الأعمال السنوي الآجل)
			* 360 يوم
			مدة التسديد للموردين =
			((الموردون + أوراق

الدفع/المشتريات السنوية الآجلة) * 360 يوم.			
---	--	--	--

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على سايح فريد، مطبوعة دروس وتمرينات في مقياس التحليل المالي، 2021-2022، ص 36-41.

الفرع الثاني: تحليل قائمة الدخل

أ/ قدرة التمويل الذاتي

- انطلاقا من اجمالي فائض الاستغلال،

البيان	المبالغ +	المبالغ -
اجمالي فائض الاستغلال	اجمالي فائض الاستغلال موجب	اجمالي فائض الاستغلال سالب
ح/75 ما عدا ح/752	ح/75 - ح/752	
ح/76 ما عدا ح/765 وح/767	ح/76 - (ح/765 وح/767)	
ح/65 ما عدا ح/652		ح/65 ما عدا ح/652
ح/66 ما عدا ح/665 أو ح/667		ح/66 ما عدا ح/665 وح/667
الضرائب على النتائج		الضرائب على النتائج (ح/69)
القدرة على التمويل الذاتي		

- انطلاقا من النتيجة الصافية للسنة المالية.

البيان	المبالغ +	المبالغ -
النتيجة الصافية للسنة المالية	حالة ربح	حالة خسارة

	المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة	68/ح
78/ح	استرجاعات عن المؤونات وخسائر القيمة	
	نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية	652/ح
752 /ح	فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية	
	فارق التقييم عن أصول مالية - نواقص القيمة	665/ح
765/ح	فارق التقييم عن أصول مالية - فوائض القيمة	
	الخسائر الصافية عن التنازل عن أصول مالية	667/ح
767/ح	الأرباح الصافية عن التنازل عن أصول مالية	
	القدرة على التمويل الذاتي	

ومنه التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

حيث: الأرباح الموزعة = النتيجة الصافية * الأرباح

ب/ نسب الربحية والمردودية

تعني الربحية قياس مقدرة المؤسسة الكسبية، كما تعتبر المردودية المؤشر الحقيقي للحكم على فعالية وكفاءة المؤسسة.

نسب الربحية		
هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / المبيعات.	العائد على الاستثمار = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.	العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.
نسب المردودية		
المردودية الاقتصادية: النتيجة الاقتصادية / رأس المال المستثمر.	المردودية المالية: نتيجة الدورة / الأموال الخاصة.	

المصدر: حليلة خليل الجرجاوي، "دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم -دراسة تطبيقية فلسطين-"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية -غزة، 2008م، ص 60-62.

الفرع الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

1 النسب المستخدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية

تتمثل أهم النسب التي يمكن استخراجها من هذه القائمة فيما يلي:

النسبة	حسابها
القدرة على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل	القدرة على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط الالتزامات قصيرة الأجل
القدرة على سداد الديون	القدرة على سداد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط مجموع الديون
نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	معدل التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات = صافي التدفقات من عمليات التشغيل / المبيعات
القدرة على دفع توزيعات أرباح	نصيب السهم من التوزيعات = صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل / التوزيعات النقدية لحملة الأسهم العادية.

مؤشر النقدية التشغيلية	مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل / صافي الدخل (نتيجة السنة المالية)
القدرة على التوسع والإنفاق الاستثماري	معدل تغطية التكاليف الاستثمارية = صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل / النفقات الاستثمارية.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بنية محمد، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، 2018-2019، ص ص 71، 72.

المبحث الثالث: ماهية الفشل المالي

يعتبر الفشل المالي من الظواهر التي تؤثر بشكل كبير على الأفراد وللمؤسسات على حد سواء، ويعد من أبرز التحديات الاقتصادية التي يمكن أن تواجه المؤسسات. يتناول هذا المبحث دراسة الفشل المالي من خلال استعراض مفهومه، أسبابه، مراحله، بالإضافة إلى التعرف على بعض النماذج المستخدمة للتنبؤ به وسبل معالجته. يهدف هذا المبحث إلى تقديم فهم شامل لهذه الظاهرة وكيفية التعامل معها بشكل فعال.

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي

يعتبر الفشل المالي من المصطلحات المهمة التي تتماشى بشكل وثيق بإدارة المؤسسات والاقتصاديات، حيث يرمز إلى الحالة التي تفقد فيها المؤسسة القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب العجز في السيولة أو انهيار الوضع المالي.

في هذا المطلب، سنتناول تعريف الفشل المالي، مع توضيح بعض المصطلحات المشابهة له التي قد تستعمل في نفس المجال. كما سنتطرق إلى أنواع الفشل المالي.

الفرع الأول: تعريف الفشل المالي

تتعدد تعاريف الفشل المالي نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف على انه "عجز عوائد المؤسسة في تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات"¹.

وبذلك الفشل المالي يأخذ مظهرين هما:

العسر الفني: وهو الموقف الذي تعجز فيه المؤسسة عن مواجهة التزاماتها المستحقة رغم أن أصولها أكبر من التزاماتها ويعبر عن هذا المفهوم عادة بأزمة السيولة؛

العسر الحقيقي: وهو موقف الذي تعجز فيه المؤسسة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون أصولها أقل من التزاماتها.

التعريف الثاني: الفشل المالي هو "الأحداث التي تشير إلى عدم قدرة المؤسسة على تسديد الديون عند حلول تواريخ استحقاقها أو الدخول في دعاوي الإفلاس أو الاتفاق الصريح مع الدائنين على تخفيض الديون"².

التعريف الثالث: يدل **الفشل المالي** عن عجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين وسداد ديونها المستحقة. ومن المهم أن نلاحظ أن التعثر المالي يعكس الحالة التي تأتي قبل الفشل المالي، وقد لا يؤدي بالضرورة إلى حدوثه. فالتعثر المالي يعني نقص العوائد أو توقفها، بالإضافة إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها المحددة³.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن **الفشل المالي** وحالة تعجز فيها المؤسسات والأفراد عن الوفاء بالالتزامات المالية، كتسديد الديون، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة أو إفلاس.

¹ ميلود عزوز، وايد بن التركي، "دور التدقيق للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية على ضوء المعيار الدولي للتدقيق رقم 570"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد: 01، السنة: 2022، ص 566.

² منال خلخال، مليكة زغيب، "دور النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الصناعة الميكانيكية بالجزائر للفترة (2012/2015)"، مجلة التواصل، مجلد 26، العدد الخاص، 2020، ص 201

³ عفاف بشيري، محمد البشير بم عمر، "التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج شيرود -دراسة حالة بنك السلام الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص 226.

الفرع الثاني: مصطلحات مشابهة للفشل المالي

تتمثل المفردات المشابهة للفشل المالي في:¹

***الإفلاس:** يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية إلى الحالة التي تصل فيها المؤسسة إلى مرحلة من التوقف عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، مما يؤدي إلى إشهار إفلاسها بحكم من المحكمة المختصة بهدف تصفيتها وبيع أصولها لتسديد تلك الديون لأصحابها.

***العسر المالي:** وهو ضمن مفهومين هم:

-**العسر المالي الفني:** هو الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، رغم أن إجمالي موجوداتها يفوق إجمالي مطلوباتها.

-**العسر المالي الحقيقي:** هو الحالة التي تعجز فيها المؤسسة عن سداد التزاماتها المالية، ويكون إجمالي موجوداتها أقل من إجمالي مطلوباتها.

***الفشل:** يقصد به المرحلة التي تلي إعلان إفلاس المؤسسة، وهي مرحلة خروجها من النشاط الاقتصادي. وهناك من يطلق هذا المصطلح أيضا على المرحلة التي تسبق إعلان الإفلاس، أي تلك الفترة التي تشهد فيها المؤسسة اضطرابات مالية خطيرة تمنعها من الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.

***التعثر المالي:** يشير إلى الحالة التي تمر بها المؤسسة من اضطرابات مالية قد تتطور إلى إعلان إفلاسها، سواء نتيجة عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو بسبب تكبدها خسائر متتالية على مدار السنوات، مما يضطرها إلى إيقاف نشاطها بين الحين والآخر.

¹ خير الدين قيشي، محمد جموعي قيشي، "تقييم ملاءمة معلومات التدقيق في مجال التنبؤ بالفشل المالي دراسة عينة من الشركات الجزائرية في الفترة 2003-2010"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبة والمالية، عدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2016، ص ص 8،9.

الفرع الثالث: أنواع الفشل المالي

يتم تقسيم الفشل المالي إلى نوعين أساسيين هما الفشل المالي الزاحف والفشل المالي المفاجئ، وذلك على النحو التالي:¹

***الفشل المالي الزاحف:** يحدث هذا النوع من الفشل بشكل تدريجي عبر مجموعة من المراحل، وعادة ما يكون سببه عوامل داخلية متعددة، مثل ضعف الكفاءة الإدارية، الاعتماد المفرط على الديون، التوسع غير المدروس، الإسراف في استخدام الموارد، وتضخم التكاليف النسبية. هذه العوامل تؤدي في النهاية إلى اختلال في الهيكل المالي للمؤسسة، الذي يتضمن هيكل الأصول وهيكل التمويل، فضلاً عن انخفاض في إنتاجية وظائف الإدارة مثل الإنتاج، التسويق، والمالية.

***الفشل المالي المفاجئ:** يختلف هذا النوع عن الأول حيث لا يحدث تدريجياً، بل يحدث بشكل مفاجئ وغير متوقع نتيجة لتغيرات سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو طبيعية لا تملك المؤسسة أي سيطرة عليها.

هذا التقسيم يعكس أنواع الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية حسب آراء بعض الباحثين، ولكن يجدر بالذكر أن الفشل المالي يمكن تقسيمه إلى أنواع أخرى، وهي:²

-**الفشل الاقتصادي:** يحدث عندما تكون نسبة العائد المتحقق منخفضة جداً بحيث لا تغطي التكاليف الإجمالية.

-**فشل الأعمال:** يحدث عندما تنتهي أعمال المؤسسة بخسائر مع الدائنين.

-**الإعسار الفني:** هو نوع من الفشل المؤقت الذي يمكن للمؤسسة تجاوزه بزيادة رصيد النقد لديها لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها المستحقة، ويحدث بسبب زيادة الالتزامات المستحقة تجاه الآخرين.

¹ منال خلخال، "إمكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجاً للتنبؤ بالفشل المالي -دراسة عينة من المؤسسات في قطاع الصناعة الميكانيكية للفترة 2012/2015"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 8، 9.

² مؤيد عبد محمد، "أثر مخاطر الفشل المالي على صنع الاستثمار في المصارف الإسلامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 30، جامعة الفرات الأوسط التقنية، كوفة، 2019، ص 145.

-الإعسار بالتصفية: يعرف هذا النوع بالإعسار الحقيقي، وهو مشابه للإعسار الفني، إلا أن المؤسسة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المستحقة حتى إذا منحت فترة إضافية. في هذه الحالة، يطالب الدائنون إما بتصفية المؤسسة للحصول على جزء من مستحقاتهم، أو يتولون الإشراف على إدارتها بشكل مباشر.

-التصفية القانونية: تعد الحل المناسب للإعسار بالتصفية، ويمكن أن تتم إما باتفاق من خلال تقديم التماس إلى الجهات المختصة، أو بقوة القانون من خلال طلب يقدم من قبل الدائنين إلى المحكمة المختصة.

المطلب الثاني: أسباب ومظاهر الفشل المالي

يعتبر الفشل المالي نتيجة لتكدس عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على قدرة الأفراد أو المؤسس على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

في هذا المطلب، سنتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الفشل المالي، سواء كانت داخلية أو خارجية. كما سنتناول المظاهر التي يتخذها الفشل المالي، والتي تساعد في التعرف على هذه الظاهرة قبل تفاقمها.

الفرع الأول: أسباب الفشل المالي

تتمثل أسباب الفشل المالي في:¹

*الأسباب الإدارية: من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المؤسسات، كغياب القادة الأكفاء، والصراعات الداخلية بين مختلف مستويات الهيكل التنظيمي، إلى جانب تغلب المصالح الشخصية للمساهمين والملاك، مما يؤدي إلى ظهور اختلالات إدارية نذكر منها:

-ضعف الإدارة وعدم كفاءتها؛

-ضعف الرقابة الداخلية؛

-اختيار فريق عمل غير مؤهل، يفتقر للمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات.

¹ علاء الدين مجدوب، عبد الرزاق حواس، "دراسة لنموذج كيدا للتعنبؤ بالفشل المالي للشركات بالتطبيق على شركات المساهمة في بورصة عمان"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 مكرر، جوان 2021، ص ص 164-165.

***الأسباب المالية:** تضم الأسباب المالية التي تؤدي إلى إفلاس المؤسسات، كضعف الهيكل المالي والإنفاق غير المدروس الذي يفوق الإيرادات المتاحة، مايقود إلى فشل المؤسسة وخلق اختلالات مالية نذكر منها:

- اختلال هيكل التمويل وارتفاع تكاليف مصادر التمويل؛
- تكس الخسائر أو انخفاض الأرباح نتيجة المنافسة الشديدة؛
- نقص السيولة المالية وعجز عن سداد الديون لمختلف الدائنين؛
- الاعتماد على القروض البنكية ودفع فوائد مرتفعة؛
- تكس الديون بشكل يؤثر سلباً على نتائج الأعمال.

وهناك اسباب تسويقية وإنتاجية:¹

***أسباب تسويقية:** تتضمن هذه الأسباب:

- الفشل في إجراء أبحاث السوق بشكل صحيح؛
- كذلك الابحاث المتعلقة بأذواق المستهلكين؛
- تفضيلات وسلوكيات المستهلكين الشرائية.

***أسباب الإنتاج:** تشمل هذه الأسباب:

- عمليات الإنتاج التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات العيوب أو توقف الإنتاج؛
- عدم قدرة الإنتاج الصناعي على الاستفادة من اقتصاديات الحجم؛
- الآلات القديمة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الصيانة.

¹ Ala al soedi, **the relationship between financial fallure and market value: an empirical study using a sample of industrlal firms listed at Qatar stock evclange**, university of bassrah suhail a. Al timimi, university, academy of accounting and financial studies journal, volume 22, Issve 5, 2018, p 1.

الأسباب الخارجية: تتمثل في العوامل الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة:¹

- المنافسة الشديدة؛
- صعوبة الحصول على مصادر التمويل اللازمة للتوسعات المطلوبة؛
- تقلبات أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة على ديون المؤسسة؛
- تسهم في زيادة الأعباء المالية، مما يؤدي إلى تفاقم مديونيتها واختلال هيكلها التمويلي؛
- كذلك ظهور مشكلات مع أجهزة الضرائب.

الفرع الثاني: مظاهر الفشل المالي

ومن المظاهر التي يمكن أن تحدد في المؤسسات المتجهة نحو الفشل ما يلي:²

- تقلب النسب المالية التي تستخرج من تحليل المركز المالي؛
- عدم التسديد في المواعيد التي تم الاتفاق عليها؛
- ضعف الرقابة المالية على العقود خاصة تلك ذات القيمة الثابتة والعقود طويلة الأجل.
- احتياطات كبرة وغير متوقعة لأنها قد تمثل خسائر لم يتم اعتبارها في سنوات سابقة بسبب عدم دقة الأساليب المحاسبية؛
- وجود مؤشرات تعكس إصابة المؤسسة باضطرابات مالية؛

¹ خليل غربي، محفوظ جبار، "إدارة المخاطر المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج شيرود للبنك الوطني الجزائري 2016-2019"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ماي 2022، ص 43.

² محمد وليد فريد حمدان، "أثر تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعي التأمين والبنوك"، أطروحة لاستكمال متطلبات درجة منح دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، آذار، 2008، ص 12.

- خرق الشروط المنصوص عليها في اتفاقيات القروض والإسناد وبشكل خاص الشروط الخاصة بنسبة المديونية ورأس المال العامل؛
- اختلال في الهيكل المالي للمؤسسة كالا اعتماد المتزايد على الاقتراض وبشكل خاص الاقتراض قصد الأجل وتدهور الموجودات المتداولة؛
- الاختلال في العملية الإنتاجية؛¹
- نقص الطلب على منتجات المؤسسة؛
- ضعف الروح المعنوية للعاملين وظهور فجوات القلق على مستقبلهم وميلهم لترك العمل في المؤسسة؛
- تحكم الآراء لدى المسؤولين في المؤسسة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات؛
- نقص معدلات التحصيل وزيادة نسبة الديون المعدومة.

المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي

يمر الفشل المالي بعدة مراحل تتطور بشكل تدريجي، حيث يبدأ الأمر بتعرض المؤسسات لصعوبات مالية بسيطة قد تتفاقم مع مرور الوقت. في هذا المطلب، سنتناول مراحل الفشل المالي بالتفصيل فيما يلي:²

- مرحلة الحضانة:

تعتبر هذه المرحلة بداية الفشل المالي، حيث توضح بعض المؤشرات التي تدل على ذلك، وهي:

- التقلب في الطلب على المنتجات وارتفاع التكاليف غير المباشرة بشكل مستمر؛

1

² سليم عماري، "دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012"، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، مالية كمية، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص ص 41-42.

-تراجع أساليب الإنتاج وارتفاع حدة المنافسة؛

-نقصان التسهيلات الائتمانية وزيادة الأعباء المالية في عدم حضور رأس المال العامل؛

-تعرض المؤسسة لخسائر اقتصادية، مثل إنقاص العائد على الأصول عن المعدلات المعتادة.

يمكن للإدارة التعرف على هذه المشكلات واتخاذ التدابير المناسبة، حيث يكون إعادة التخطيط في هذه المرحلة أكثر فاعلية.

ويوجد ايضا:¹

- مرحلة الضعف المالي:

تحدث مرحلة عجز السيولة عندما تواجه إدارة المؤسسة المظاهر التالية:

-تكون أصول المؤسسة أكبر من خصومها؛

-صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة نقدية لتسديد الديون المستحقة؛

-عجز المؤسسة عن تلبية احتياجاتها النقدية الفورية.

يمكن للمؤسسة التغلب على هذا العجز عبر الاقتراض، مع العلم أن هذا الضعف المالي قد يستمر لعدة أشهر.

- مرحلة التدهور المالي:

تلمح هذه المرحلة إلى عجز المؤسسة عن تأمين الأموال اللازمة لتسديد ديونها المستحقة. ورغم أن هذه المرحلة يجب معالجتها، إلا أن العلاج قد يأخذ وقتاً طويلاً. يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات كتعديل السياسات المالية أو تعديل الإدارة أو إصدار أسهم إضافية. وغالباً ما تتجح المؤسسات التي تمر بهذه المرحلة في التغلب عليها إذا تم اكتشاف المشكلة في وقت مبكر وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة.

¹ عبد النور جعفر وآخرون، "استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة مؤسسة صيدال"، مجلة الاقتصاد والاحصاء، المجلد 16، العدد 01، جوان 2019، ص ص 222-223.

- مرحلة الفشل الكلي:

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة بالنسبة للمؤسسات، حيث يصبح الفشل اجباريا وتنتهي محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية بسبب تجاوز التزاماتها الكلية لقيمة أصولها. عند الوصول إلى هذه المرحلة، يصبح الفشل الكلي والإفلاس أمرا حقيقيا وتتم الإجراءات القانونية ذات الصل.

- مرحلة الإعلان أو تأكيد الإفلاس:

هي المرحلة التي يتم فيها تصفية المؤسسة، حيث يأخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين. تعتبر هذه المرحلة النهائية، مما يدل أن المؤسسة قد وصلت مرحلة الفشل المالي، وهي نتيجة لا مفر منها لاستمرار العجز في السيولة والإفلاس المالي.¹

المطلب الرابع: بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي وطرق مقترحة للعلاج

يعتبر التنبؤ بالفشل المالي من الأدوات الأساسية التي تساعد في تجنب العواقب السلبية للإفلاس أو العجز المالي. حيث يوجد عدة نماذج تستخدم لتوقع الفشل المالي نذكر منها نموذج ألتمان، كيدا وشيرود. ومما لا شك فيه أن هناك طرق علاجية يمكن أن تساعد المؤسسات في تجنب هذه المخاطر أو التخفيف منها.

الفرع الأول: بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي

التنبؤ بالفشل المالي هو "محاولة لإيجاد تصور عن الوضع المالي للمؤسسة في المستقبل، باستخدام بيانات مالية تاريخية للوصول إلى معلومات مستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الأحداث الغير متوقعة والنتائج المالية المستقبلية".²

وهنا سنتعرف على بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

¹ موسى دريد، سمير براح، "تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسة الاقتصادية لولاية -باتنة-"، مجلة القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 02، 2023، ص 858.

² جمال معنوق، ايمان كموش، "تطبيق نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 73.

أ- نموذج (Altman، 1968) للتنبؤ بالفشل المالي

أن نموذج ألتمان مبني في أساس التعثرات المالية اذ يعد الشركة متعثرة ماليا إذا بلغت خسائرها المتراكمة ثالث أرباع رأس مالها أي بنسبة 75% من رأس المال وذلك لان أنموذج ألتمان قد بني في أساس الشركات التي أعلن افلاسها بحسب النظام الأمريكي. اذ استخدم Edward Altman عام 1968 أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات (MDA) لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة في التنبؤ بفشل الشركات الامريكية، اذ قام باختبار 66 شركة صناعية منه 33 شركة فاشلة واخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول وحقق النموذج نسبة دقة بلغت 95% للسنة الاولى و 89% للسنة الثانية وهي من مثيلاتها في الدراسات الاخرى، واعتمد النموذج في خمسة نسب مالية هي السيولة والربحية والرفع المالي والقدرة في سداد الالتزامات قصيرة الاجل ونسب النشاط. وتم صياغة النموذج وفق المعادلة الاتية:¹

$$Z=1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+0.999X_5$$

حيث أن:²

X_1 = صافي رأس المال العامل / اجمالي الموجودات

X_2 = الأرباح المحتجزة او الاحتياطات / اجمالي الموجودات

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات

X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / اجمالي المطلوبات

X_5 = المبيعات / اجمالي الموجودات

¹أمير على خليل الموسوي، "اختبار وتحليل نماذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات -بحث تطبيقي لعينة من شركات الاستثمار المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2011"، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 10، العدد 39، جامعة كربلاء، ص 264.

²غالب شاكر بحيث، "استخدام نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي دراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2009-2013"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الوسط، العدد 19، 2015، ص 10.

لا يمكن تطبيق نموذج (Z) الأصلي إلا على المؤسسات المملوكة للقطاع العام حيث انه يعتمد على القيمة السوقية للمؤسسة وأكد Altman بان نموذج (Z) يفسر كالاتي:¹

- المؤسسات ذات قيمة (Z) اقل من (1.81) هي أعلى من مخاطرة الإفلاس.

- المؤسسات ذات قيمة (Z) (2.99 < Z < 1.18) حيث (Z) في منطقة الرمادي.

- المؤسسات ذات قيمة (Z) أكبر من (2.99) حيث احتمال الإفلاس منخفض للغاية.

قام. Altman 1983 مراجعة النموذج الأولي الذي تم تطويره في عام 1968 مما كون

نموذجاً جديداً للمؤسسات المالية وتمثل بالآتي:

$$Z=0.717X_1+0.84X_2+3.10X_3+0.42X_4+0.998X_5$$

الحدود الحرجة للمؤسسات هي:

- المؤسسات ذات قيمة (Z) اقل من (1.23) هي أعلى من مخاطرة الإفلاس.

- المؤسسات ذات قيمة (Z) (2.99 < Z < 1.23) حيث (Z) في منطقة الرمادي.

- المؤسسات ذات قيمة (Z) أكبر من (2.99) حيث احتمال الإفلاس منخفض للغاية.

قام الباحث بتطوير النموذج سنة 1995 حتى يتناسب مع مختلف المؤسسات، وخاصة في تحديد

مؤشرات النسب المالية للفشل المالي، ومناسب للمؤسسات الخاصة والمؤسسات الغير صناعية والنموذج

كالاتي:²

¹ زينب شلال عكار، ثائر خلف خشان، "استعمال نموذج Altman z-3 للتنبؤ بالفشل المالي في بورصة عمان للأوراق المالية - دراسة تطبيقية في قطاع الفنادق والسياحة"، مجلة تكريت للعلوم الادارية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 47 الجزء 1، 2019، ص 120.

² محمد البشير بن عمر، "التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام Beave، Altman.kida"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الوادي، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 343.

$$Z=6.56X1+3.26X2+6.72X3+1.05X4$$

حيث أن:

X1 = رأس المال العامل/ مجموع الأصول

X2 = الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول

X3 = النتائج قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول

X4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع الديون

الجدول رقم(01): شروط قيم Z للحكم على حالة المؤسسة

القيمة	احتمالية الفشل بالنسبة للمؤسسة
$Z < 1.1$	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس
$1.1 < Z < 2.6$	الفشل غير محدد . المؤسسات الفاشلة يصعب تحديد وضعيتها
$Z > 2.6$	المؤسسة ناجحة

المصدر: عوني محمد الصغير، زهواني رضا، "التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال-"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2020، ص350.

نموذج Kida 1981 للتنبؤ بالفشل المالي

يمثل نموذج Kida 1981 أهم النماذج التنبؤ بالفشل المالي، والذي يأخذ الشكل الرياضي معتمدا في تكوينه على خمسة نسب تحليل المالي، حيث كان أول تطبيق له على شركات مكونة من 40 شركة نصفها ناجحة، والنصف الآخر فاشل ماليا حيث يتم بناء نموذج على اسس خمسة متغيرات لتحديد قيمة Z.

ويأخذ نموذج Kida شكل المعادلة التالي:¹

¹ Alaeddine medjoub, abderrezzak houas, a comparative study between Altman; kida and Sherrod model in predicting the financial failure of listed companies in Amman stock exchange, economic and management research journal, Vol 14, N:03, 2020, p96.

$$Z=1,024x1+0,24x2-0,461x3-0,463x4+0,271x5$$

حيث أن:¹

X1 : صافي الإيرادات (الربح الصافي) / مجموع الأصول

X2 : الأموال الخاصة / مجموع الخصوم.

X3: الأصول السائلة (النقديات) / الخصوم المتداولة.

X4: المبيعات / مجموع الأصول.

X5: النقديات / مجموع الأصول.

ويدل هذا النموذج على ما يلي:²

$0.38 \leq Z$ المؤسسة في حالة مالية جيدة، وليست معرضة لخطر الإفلاس المالي؛

$0.38 \geq Z$ المؤسسة في وضعية مالية سيئة ومعرضة لمخاطر الإفلاس المالي.

نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي

يستعمل هذا النموذج من قبل المصارف للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية للمؤسسات طالبة الائتمان، كما يستخدم أيضا للتأكد من استمرار المشروع الاقتصادي من خلال معرفة مدى قدرته على مزاولة نشاطه في المستقبل. ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضيا كما يلي:³

¹آمال بن ناصر، سهام بوفلغل، "التنبؤ بالفشل المالي المدرجة في بورصة باعتماد نموذج كيدا: دراسة حالة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2017-2019"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، قالمة (الجزائر)، جوان 2022، ص 206.

²بوعظم فايزة، معيزة مسعود أمير، "تطبيق نموذج kida.springate للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 03، العدد 01، سطيف، 2022، ص 59.

³زرقاطة مريم، "التنبؤ بالفشل المالي في المصارف الجزائرية باستخدام نموذج شيرود وكيدا ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية (دراسة تطبيقية على مصرفي السلام وABC الجزائريين خلال الفترة 2015-2018)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 17، العدد 01، جامعة فرحان عباس سطيف، 2023، ص 840.

$$Z=17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.1X_6$$

حيث:¹

X1: رأس المال العامل / مجموع الأصول

X2: الأصول السائلة / مجموع الأصول

X3: مجموع حقوق المساهمين / مجموع الأصول

X4: الأرباح قبل الضرائب / مجموع الأصول

X5: مجموع الأصول / مجموع المطلوبات

X6: مجموع حقوق المساهمين / مجموع الأصول الثابتة

ويتم تقييم مخاطر الائتمان وقدرة المؤسسة على الاستمرار حسب ما تعطيه نتيجة حساب قيمة Z وفق ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (1-07): تقييم درجة مخاطر الائتمان واحتمال الفشل المالي حسب نموذج شيرود

الفئة	قيمة Z	درجة مخاطر الائتمان	احتمال الفشل المالي
الأول	$25 < Z$	قروض ممتازة	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس
الثاني	$25 > Z > 20$	قروض قليلة المخاطرة	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
الثالث	$20 > Z > 5$	قروض متوسطة المخاطرة	صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس
الرابع	$5 > Z > -5$	قروض عالية المخاطرة	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس
الخامسة	$Z < -5$	قروض عالية المخاطرة جدا	المؤسسة معرضة جدا لمخاطر الإفلاس

¹حابي محمد شوقي، بروودي نعيمة، "التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في بورصة باستخدام نموذج التمان: دراسة عينة من ماليزيا"، المجلد التاسع، العدد 02، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023، ص 157.

المصدر: محمد الأمين بوخيط، عبد الرزاق بخلف، "مدى توافق نتائج التحليل باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي الحديثة مع واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة آن سي أوربية للإنتاج العصائر خلال الفترة 2015.2019"، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيبي على البلدة، الجزائر، 2022، ص 846.

الفرع الثاني: طرق مقترحة للعلاج

أولاً: إعادة الهيكلة

-تعريف إعادة الهيكلة : "هي مجموعة من الإجراءات والتدابير المخططة تقوم بتصحيح الهياكل التنظيمية البشرية المالية الفنية والتسويقية للمؤسسة الاقتصادية بهدف تحسين الأداء، رفع الفعالية والقدرة التنافسية"¹.

-أهداف إعادة الهيكلة : تتمثل أهداف إعادة الهيكلة في ما يلي :²

-وضع برنامج مشجع للتقاعد المبكر؛

-دعم المؤسسات التابعة للعمالة الزائدة عند الثبوت الاقتصادي لهذا الإجراء؛

-السعي على المحافظة على العمالة الفعالة المدربة من خلال تحسين نظام الأحرار والحوافز وتقديم تعويضات نقدية لمن يقرر ترك العمل؛

-اختيارها وتعويض النفقات الإضافية؛

-القيام ببرامج تدريبية لتحويل التخصصات، مع التركيز على المهارات المطلوبة حالياً لابد من طلبها المستقبل؛

-اعطاء فرص للعمال الراغبين في مغادرة العمل للانطلاق في مشاريع خاصة.

-طرق إعادة الهيكلة: تتمثل في:

¹إيمان نايلي دواودة، "محفزات تطبيق إعادة الهيكلة المالية في مؤسسة عمومية اقتصادية -حالة مؤسستين جزائريتين"، مذكرة

ماجستير، علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 48.

²ديون عبد القادر، "دور مداخل التكيف التكنولوجي في إدارة التغير في المؤسسة"، مجلة الباحث، عدد 06، جامعة ورقلة، 2008، ص

إعادة الهيكلة المالية: حيث يقوم على اجراءات ادارة خصوم واصلول المؤسسة وتتضمن:¹

- إعادة تقييم الأصول: إن إعادة تقييم الأصول كلها أو جزء منها بما يعكس قيمتها السوقية حيث أن ارتفاع هذه القيمة عن القيمة الدفترية يحسن نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية؛
- إعادة هيكلة الديون: ويعين المؤسسة في إعادة هيكلة الديون أن تتفاهم المؤسسة مع دائنيها على أحد أو بعض هذه الأمور:

تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يعطي للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون؛

اقاف تسديد أقساط الدين مؤقتا أو منح فترة سماح جديدة ويعين ذلك في حبس جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتا لحين تفضيل الأحوال؛ نقص سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

-مبادلة المديونية بالملكية: وفي هذه الحالة يتم تحويل جميع أو بعض من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يساوي قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح وكذلك الملاك حيث ملاك جدد سيكون لهم تأثير مباشرة على إدارة المؤسسة؛

زيادة رأس المال: وتتجه المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وعلى الأخص إذا كانت هذه المؤسسة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلا في ضوء توفير السيولة وذلك عن طريق زيادة رأس مال الشركة بإصدارات سهمية جديدة.

إعادة الهيكلة الإدارية: تستند عملية إلى فرضية أساسية هي أن الإدارة في المقام الأول هي أداة للتغيير تهدف إلى ضمان الانتقال من وضع سائد ضعيف إلى وضع جديد أحسن، وضمان القدرة على الملاءمة مع الظروف المحيطة. وتتطلب هذه العملية ضرورة التنسيق بين ما تحتاج إليه البيئة الادارية وما يمكن استيعابه وتعد عملية

¹مصطفى عبد الرحمان، "بوخاري عبد الحميد، أثر إعادة هيكلة المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك-مع الإشارة إلى الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص 10،11.

إعادة الهيكلة الادارية جزء مكمل لإعادة الهيكلة المالية رغم أنها بعيدة نسبيا عنها. وتتحقق هذه العملية بالاعتماد على النقاط التالية:¹

-التخلي القيود الإدارية التي تعرقل نشاط المؤسسة واتباع الأساليب الحديثة؛

-إعادة تصميم الهياكل التنظيمية وتطوير نظم الرقابة على أنشطة المؤسسة وتوسيع نطاق اللامركزية؛

-الالتزام بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة المؤسسات؛

-إعادة دراسة الاستراتيجيات المقدمة من أجل تحسين الأداء ونقص التكاليف الإدارية المختلفة والتخلص من الأنشطة والمجالات غير الاقتصادية؛

- وضع رؤية واضحة لمختلف اللوائح التنظيمية والقواعد المؤثرة على نشاط المؤسسة؛

-الاهتمام بالموارد البشري.

***الاندماج** : يعتبر الاندماج حلا من الحلول التي تلجأ له المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية ومشاكل فهو يعتبر اختفاء مؤسستين أو أكثر وظهور مؤسسة جديدة و باسم جديد وذو حجم عمليات ونشاطات أكبر.

كما يمكن تعريف الاندماج على أنه عقد بين مؤسستين قائمتين أو أكثر بمقتضاه، إما أن يتم ضم مؤسسة أو أكثر إلى مؤسسة أخرى فتتقضي الشخصية المعنوية للمؤسسة المندمجة، وتنتقل جميع حقوقها والتزاماتها إلى المؤسسة الدامجة التي تظل قائمة، أو أن يتم مزج مؤسستين أو أكثر فتتقضي الشخصية المعنوية لجميع المؤسسات الداخلة في الاندماج وتنتقل جميع حقوقها والتزاماتها إلى مؤسسة جديدة تؤسس بأحوال المؤسسات المنقضية مع استمرار المشروع الاقتصادي للمؤسسة أو المؤسسات التي انقضت.

يعتبر هذا التعريف تعريفا شاملا لصور وعناصر الاندماج حيث يقوم على الأسس التالية: على أنه يتطلب وجود مؤسستين قائمتين أو أكثر فإذا لم يكن مؤسستين قائمتين فلا يكون هناك حالة اندماج بالشكل الصحيح.

¹ طيب سارة، "دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي: دراسة حالة عينة من المؤسسة الصناعية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم التجارية، مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص ص 96-97.

يشير التعريف إلى صورة الاندماج فهناك اندماج عن طريق الضم وهو من خلال ضم مؤسسة أو أكثر من مؤسسة أخرى قائمة أو من الاندماج عن طريق المزج فهو مزج مؤسستين أو أكثر وتأسيس مؤسسة جديدة بأموالها، كما يوجد صور أخرى للاندماج تتمثل في الاندماج الأفقي يعني اندماج مؤسسة مع مؤسسة أخرى أو أكثر حيث تزاوئ نفس نوعية النشاط أو تتعامل في سلع أو خدمات متشابهة وهو اندماج بين مؤسسات غالبا ما تكون منافسة، إما الاندماج الرأسي فيحدث عندما تندمج مؤسسة مع مؤسسة أخرى أو أكثر في سبيل تحقيق العلاقة المورد المستهلك.¹

*التصفية : ويعني بها بيع أصول المؤسسة للغير بغرض توفير الاموال اللازمة للوفاء بالتزامات المؤسسة التي تقع على عاتقها تجاه الغير وفق مجموعة من الاجراءات القانونية التي تسهل عملية التصفية.

وهناك نوعان رئيسان للتصفية هما:

1 التصفية الاختيارية: وهو ان يقوم قيام المالك بتصفية المؤسسة بإرادته دون أي ضغوط او تدخلات من أطراف أخرى لغرض الوفاء بالتزاماته تجاه الغير .

2التصفية الاجبارية : تكون هنا تصفية وفقا لقرار قضائي.

عند اجراء التصفية فان من أهم النقاط التي تكون موضع اهتمام أولويات السداد وتكون غالبا على النحو الآتي:

-تكاليف اجراءات التصفية؛

-الضرائب المستحقة للدولة؛

-الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها؛

-الديون غير المضمونة أو العامة؛

¹بوطبة صبرينة، "محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2020-2021، ص 35.

-حقوق حاملي الأسهم الممتازة؛

-حقوق حاملي الأسهم العادية.¹

¹حيدر عباس عبد الله الجناحي، "الاسواق المالية والفشل المالي"، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2016، ص ص 175-176.

خلاصة الفصل الأول:

يعد فهم المؤسسة الاقتصادية من حيث تعريفها، نشأتها، وأنواعها أساساً لفهم دورها الحيوي في الاقتصاد. كما أن القوائم المالية تشكل أداة محورية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مما يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية صحيحة تبادر في تعزيز استدامتها. من جهة أخرى، فإن التعرف على مفهوم الفشل المالي وأسبابه ومراحله يعتبر أمراً بالغ الأهمية، حيث يعين في الوقاية من المخاطر المالية التي قد تلحق استمرارية المؤسسة. وبالتالي، فإن التنبؤ بالفشل المالي وتطبيق النماذج المناسبة، بالإضافة إلى اتباع استراتيجيات فعالة لمعالجته، يعد أمراً أساسياً للحفاظ على استقرار المؤسسات وضمان نجاحها على المدى الطويل.

الفصل الثاني: مساهمة تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي
لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز . تبسة .

تمهيد:

بهدف إسقاط الدراسة النظرية التي تم التطرق لها في الفصل السابق على أرض الواقع تم التوجه إلى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -تبسة-، وسيتم التعرف على المؤسسة وكذا هيكلها التنظيمي ومن ثم دراسة وضعيتها المالية وذلك اعتمادا على الوثائق المقدمة لنا خلال فترة التريبص، والتي تغطي الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى غاية 2023، وسيتم تحليل وضعية المؤسسة من خلال بعض المؤشرات والنسب المالية، كما سيتم اختبارها بتطبيق ثلاثة نماذج، ألتمان، كيدا وشيروود. وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز؛
- المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية المقدمة من مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -تبسة-؛
- المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام التحليل بواسطة بعض النماذج.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

من خلال هذا المبحث سنتعرض إلى تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بصفة عامة ومؤسسة تبسة بصفة خاصة من خلال التطرق إلى نشأتها وهيكلها التنظيمي المعبر عنها.

المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة سونلغاز

يمكن من خلال هذا العرض التعرف على نشأة وتطور مؤسسة سونلغاز على مر الزمن، بالإضافة إلى المبادئ التنظيمية التي تقوم عليها وهيكلها التنظيمي.

أولاً: تاريخ المؤسسة، نشأتها و تطورها

أ. المرحلة الأولى: (1947-1969) إنشاء مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر EGA

خلال سنة 1947 تم إنشاء أول مؤسسة جزائرية في مجال الكهرباء والغاز خلال الحقبة الاستعمارية، والتي سميت بمؤسسة كهرباء وغاز الجزائر، والتي كانت مسيرة من قبل إدارات فرنسية، في إطار التوسع الذي تقوم به فرنسا لمستعمراتها، وكان نشاط هذه المؤسسة منحصر على بعض المدن الكبرى آنذاك، أي المناطق الإستراتيجية للمستعمر الفرنسي، وظلت هذه المؤسسة تمارس نشاطها خلال الحرب التحريرية، وبعد الاستقلال إلى غاية سنة 1969، أين تقرر تأسيس أول مؤسسة جزائرية في مجال الكهرباء والغاز.

ب. الثانية: (1969-1983) إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز SONEGAS

وفق التعليمية الرئاسية رقم 6959 المؤرخة في 26 جويلية 1969 والمعلنة في الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية من أوت 1969، المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز، تم إنشاؤها بدلا من كهرباء وغاز الجزائر. ووجهت لهذه المؤسسة مهام صعبة في إطار سياسة الطاقة الداخلية للدولة، من أهمها إنتاج الطاقة الكهربائية، ونقلها عبر الشبكات ثم توزيعها مع احتكار سوق الطاقة، وتسويق الكهرباء والغاز عبر التراب الوطني، لفائدة كل أنواع الزبائن (بيوت ومصانع، ومؤسسات،...).

ج. المرحلة الثالثة: (1983-1991) إعادة هيكلة سونلغاز

خلال هذه المرحلة شهدت مؤسسة سونلغاز مرحلة تغير حيث انقسمت إلى عدة فروع أهمها:

KAHRIF - مؤسسة أشغال الكهرباء الريفية

KAHRAKIB - مؤسسة تركيب الهياكل والمنشآت الكهربائية.

KANAGAZ - مؤسسة إنجاز القنوات لنقل وتوزيع الغاز .

INERGA - مؤسسة أشغال الهندسة المدنية

ETTERKIB - مؤسسة التركيب الصناعي .

AMC - مؤسسة صناعة العدادات الكهربائية والغازية وأجهزة القياس والمراقبة.

هذه الفروع أصبحت تمارس نشاطها وفق متطلبات السوق والدولة الجزائرية .

د. المرحلة الرابعة: (1991-1995) طابع قانوني جديد للشركة

في هذه المرحلة الطابع القانوني للمؤسسة تغير، حيث أصبحت المؤسسة، مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (مرسوم تنفيذي رقم 91-475، المؤرخ في 14 ديسمبر 1991)، هذا النظام الجديد طبق سنة 1995 مع وضع أول اتفاقية جماعية بين المؤسسة وممثلي. والتي تحدد علاقات العمل (الواجبات وحقوق).

هـ. المرحلة الخامسة: (سنة 2002-2005) تحول الشركة إلى مؤسسة ذات أسهم

بعد صدور قانون الطاقة والمصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، أصبحت المؤسسة سنة 2002، شركة ذات أسهم.

ثانيا: مبادئ التنظيم الحالية لمجمع سونلغاز

إعادة التنظيم من أجل تحقيق تقدم أفضل، هذا هو المسعى المتبع من قبل مجمع سونلغاز خلال هذه السنوات الأخيرة. ومن أجل الامتثال لأحكام القانون 02-01 المؤرخ في 05 فبراير 2002، اعتمدت سونلغاز نصوصا أساسية جديدة خاصة بشركة ذات أسهم، وتحولت إلى مجمع صناعي مكون من شركات عاملة وشركة أم. يخضع هذا المسعى إلى مبادئ التنظيم التالية:

أ. الشركة الأم

المهام الأساسية لهذه الأخيرة موجهة نحو:

- إعداد الاستراتيجية وقيادة المجمع
- ممارسة الرقابة على الفروع
- إعداد السياسة المالية وتنفيذها
- تحديد سياسة الأجور وتطوير الموارد البشرية للمجمع.

ب. فروع المؤسسة

1- فروع المهن القاعدية

خلال السنوات الخمس الأخيرة، تمت ترقية المهن القاعدية لسونلغاز إلى فروع. تنشط هذه الأخيرة، وعددها ثمانية، في الميادين التالية:

- إنتاج الكهرباء؛
- تسيير شبكة نقل الكهرباء؛

- تسيير نظام إنتاج/نقل الكهرباء؛
- تسيير شبكة نقل الغاز؛
- توزيع الكهرباء والغاز (أربع شركات).

2 -فروع الأشغال

من أجل تنفيذ السياسة الطاقية للبلاد، كان على سونلغاز أن تطور في سنوات السبعينات وسائل إنجاز مطابقة لأهداف تطوير المنشآت والشبكات المستهدفة. وهكذا، فقد اقتنت هياكل إنجاز ملائمة، مندمجة داخل المؤسسة. عرفت هذه الأخيرة تطورا سريعا لتتحول إلى وحدات أشغال هامة ذات نشاطات مميزة عن هياكل سونلغاز الأخرى. وتحولت في الأخير إلى مؤسسات مستقلة على ضوء إعادة هيكلة سونلغاز التي تمت في 1984.

وكنتيجة لتعزيز تنظيم سونلغاز على شكل مجمع صناعي وإنجاز برنامج هام لتطوير المجمع، عادت مؤسسات الإنجاز هذه، منذ جانفي 2006، إلى مجمع سونلغاز.

3 -الفروع المحيطة

من أجل الوصول إلى تحكم أفضل في هذه المهن القاعدية، قامت سونلغاز بإخراج نشاطاتها المحيطة وكلفت بها فروعاً تتحكم في رأسمالها كليا. تنشط هذه الفروع وعددها أربعة عشر (14)، بصفة أساسية، في مجال صيانة تجهيزات الطاقة، النقل والتفريغ الاستثنائي، توزيع التجهيزات الكهربائية والغازية، البحث والتطوير، التكوين وكذا إنجاز جميع الأشغال المرتبطة بالنشر، وبخدمات صيانة العربات، ونشاطات متعددة أخرى.

ثالثا: مساهمة الشركة

تشكل مساهمة سونلغاز في شركات مختلطة متعددة عنصرا حاسما في استراتيجيتها المتعلقة بالتنوع والشراكة. وهكذا فقد استثمرت في ميادين هامة ذات قيمة تكنولوجية مثل الاتصالات اللاسلكية أو صيانة معدات الإنتاج الكهربائي. ويتمثل الهدف المنشود فيما يلي:

- دمج التكنولوجيا والدراية الفنية
- إدخال الخبرة الإدارية في مجال التسيير
- تحقيق استثمارات بفضل ما تقدمه رؤوس الأموال
- اكتساب أسواق جديدة وطنية وحتى جهوية.

رابعاً: التكوين

أ. توفير كفاءات للتكفل بمشاريع التنمية

واعية بأن ثروتها الرئيسية هي موردها البشري فقد سعت سونلغاز دوماً إلى التحسين المتواصل لقدرات هذا المورد ومؤهلاته ذلك أن ولوجها عهد المنافسة الاقتصادية يقتضي توفير ماتحتاج إليه المؤسسة من كفاءات أكثر وأهم سواء في الميدان التقني أم في مجالات التسيير وفنون الإدارة. لهذا، تركز المؤسسة جميع جهودها في التكوين المتواصل لمسايرة تطور المهن، وإنشاء وضمان تطور الكفاءات الإدارية للإطارات والاستعداد للاستخلاف كي يتسنى التكفل بمشاريع إنماء وتطوير المنشآت الأساسية والشبكات والجانب التجاري .

والتكوين مكفول عند التوظيف وعلى مدى طول الحياة المهنية بواسطة التدريب المتخصص وتحسين التأهيل في مؤسسات خارجية أو في مراكزها التكوينية التابعة للمؤسسة ، في البليلة وعين مليلة ، التي تستوعب 400 مقعد بيداغوجي في كل واحد منها، وتقدم تكوينات تقنية ذات صلة بمهن الكهرباء والغاز، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مركز التكوين في بن عكنون الذي يستوعب 200 مقعد وهو متخصص في تعليم النظم التسييرية الملائمة للإجراءات المعمول بها في المؤسسة.

إن موارد سونلغاز ووسائلها في مجال التكوين أي المكونين المجربين والمعامل والورشات والمخابر، والقاعات المتخصصة والتجهيزات السمعية البصرية قد ساعدتها على اكتساب خبرة وتجربة ثرية تستغلها من أجل العاملين لديها ، وتجعلها موضع طلب والتماس من أجل تكوين أفواج تقصدها من البلدان المغاربية والإفريقية.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة سونلغاز تبسة وهيكلها التنظيمي

تم إختيار مؤسسة سونلغاز تبسة لإجراء الدراسة التطبيقية نظراً إلى أنها مؤسسة إقتصادية تهدف لتحقيق احتياجات خاصة، سنتعرف على نشأتها وهيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: نشأة وتطور مديرية التوزيع تبسة:

قبل نشأة مديرية التوزيع تبسة كانت تابعة إدارياً لإقليم الكهرباء المتواجد آن ذاك بعنابة سنة 1978 تم استحداث مركز التوزيع تبسة والذي تتبع له إدارياً أربع وكالات وهي:

تبسة، العوينات، بئر لعائر والشرية هذه الوكالات مكلفة بتوزيع الطاقة واستغلال شبكاتها عبر الولاية.

وطبقاً للقانون 02-01 المؤرخ في 05/02/2005 تحول مركز التوزيع إلى المديرية الجهوية للتوزيع تبسة وفي سنة 2006 أصبحت التسمية كالتالي: مديرية التوزيع تبسة. هذه المديرية تضمن توزيع الكهرباء لكافة

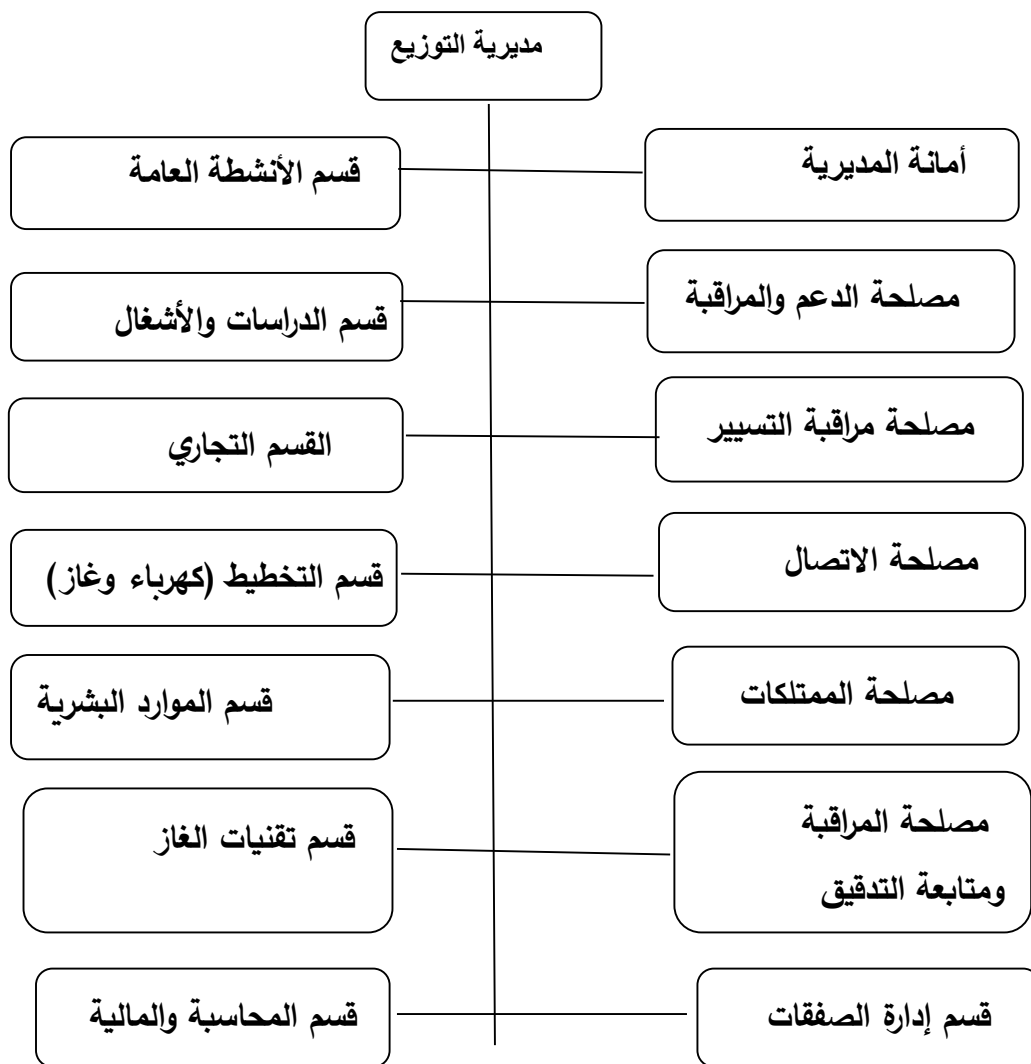
سكان تراب الولاية والتي تقدر مساحتها الإجمالية بـ 13878 كم مربع بعد سكان يفوق 695000 ساكن موزعين عبر 12 دائرة و 28 بلدية.

حيث أن عدد الزبائن في الكهرباء يقدر بـ 136850 زبون يمتنون بشبكة كهرباء طولها: 7017 كم. 2021 و 89000 زبون في الغاز بشبكة قنوات غاز طولها 1840 كم. 2021

الفرع الثاني: هيكلها التنظيمي

يتضمن الشكل الموالي هيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز تبسة

الشكل رقم (2-01): هيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز تبسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الهيكل التنظيمي هو الشكل الذي يوضح التسلسل الإداري للمؤسسة يوضح موقع الوظائف وارتباطها الإداري والعلاقات بين الأفراد، كما يوضح خطط السلطة والمسؤولية داخل التنظيم، ومنه تنقسم إلى:

1- مدير التوزيع:

- يقوم بالعديد من المهام وهي:
- *الحضور والإشراف على الاجتماعات؛
- *الإمضاءات؛
- * عقد الاجتماعات؛
- * رئاسة العديد من اللجان؛
- *تمثيل المديرية في الاجتماعات الولائية الخارجية؛
- *تقديم الحصيلة والأهداف المحققة لدى المؤسسة.

2- قسم تقنيات الكهرباء:

- يتولى هذا القسم المهام التالية:
- *ضمان الجودة واستمرارية الخدمة؛
- *التأكد من تشخيص الشبكات وتطوير برامج الصيانة؛
- *التدخل على شبكات الكهرباء بأكملها؛
- *تطبيق الدليل التقني في توزيع الكهرباء.

3- قسم تقنيات الغاز:

- من مهامه الأساسية ما يلي:
- * ضمان الجودة واستمرارية الخدمة؛
- * التأكد من تشخيص الشبكات وتطوير برامج الصيانة؛
- * التدخل على شبكات الغاز بأكملها؛
- *إعداد خطة اقتناء معدات بأكملها؛
- *ضمان تحقيق التنمية ودراسات التكتل.

4- قسم الأنشطة العامة:

- تتمثل فيما يلي:
- *مصلحة الشؤون القانونية؛
- *مصلحة الوقاية والأمن؛

*مصلحة الخدمات العامة؛

*مصلحة الأمن الداخلي القانونية.

5- قسم المحاسبة والمالية:

وتتمثل فيما يلي:

*مصلحة المالية؛

*مصلحة الاستغلال المحاسبي؛

*مصلحة الميزانية؛

*مصلحة المراقبة والتفتيش.

6- قسم إدارة الصفقات:

له مهام عديدة منها:

*الاستلام والقيام بأوامر الدفع لجميع فواتير المقاولات والأشغال؛

*تحضير وإعداد المناقصات الوطنية؛

*إعداد عقود واتفاقيات؛

*مساعدة المصالح المالية والمحاسبية في مهام التفتيش.

7- قسم الموارد البشرية:

له عدة مهام تتمثل في:

*تطوير المهارات الحالية لتطوير الأنشطة الجديدة؛

*التأكد من كفاءة المورد البشري الموجودة وتطويرها؛

*تطوير المعلومات؛

*التنسيق بين مختلف أنشطة الموظفين داخل الإدارة؛

*إعداد كشوف المرتبات للموظفين؛

*صيانة ملفات الموظفين.

8- قسم الدراسات والأشغال:

تتمثل مهام هذا القسم في:

*جمع الملفات الفنية لأعمال مراد تحقيقها؛

*دراسة الطلبات المستلمة؛

*التحقق من المرفقات والموافقة عليها؛

* تحليل التقارير ومواقع البناء .

9- قسم التخطيط:

يقوم بالمهام التالية:

* إنشاء المخطط الرئيسي لإدارة التوزيع؛

* دراسة الخطط وإعادة الهيكلة والتخطيط لشبكات المناطق الحضرية؛

* إعداد جميع الدراسات المحددة لتوفير الاحتياجات لإدارة التوزيع (خسارة، تعويض) ؛

* التأكد من أن الخطة تتوافق مع تكوين التضاريس.

10- قسم التجاري:

يسهر هذا القسم على الأقسام بما يلي:

* متابعة طلبات الزبون من وصولها إلى نهاية العملية؛

* إعداد عقود الإشراف؛

* إدارة العملاء من حيث الإغاثة والفواتير والاستعداد؛

* مراقبة وكالات التجارية للاستفسار عن التطبيق السليم لقواعد الإدارة.

11- أمانة المديرية:

تقوم بما يلي:

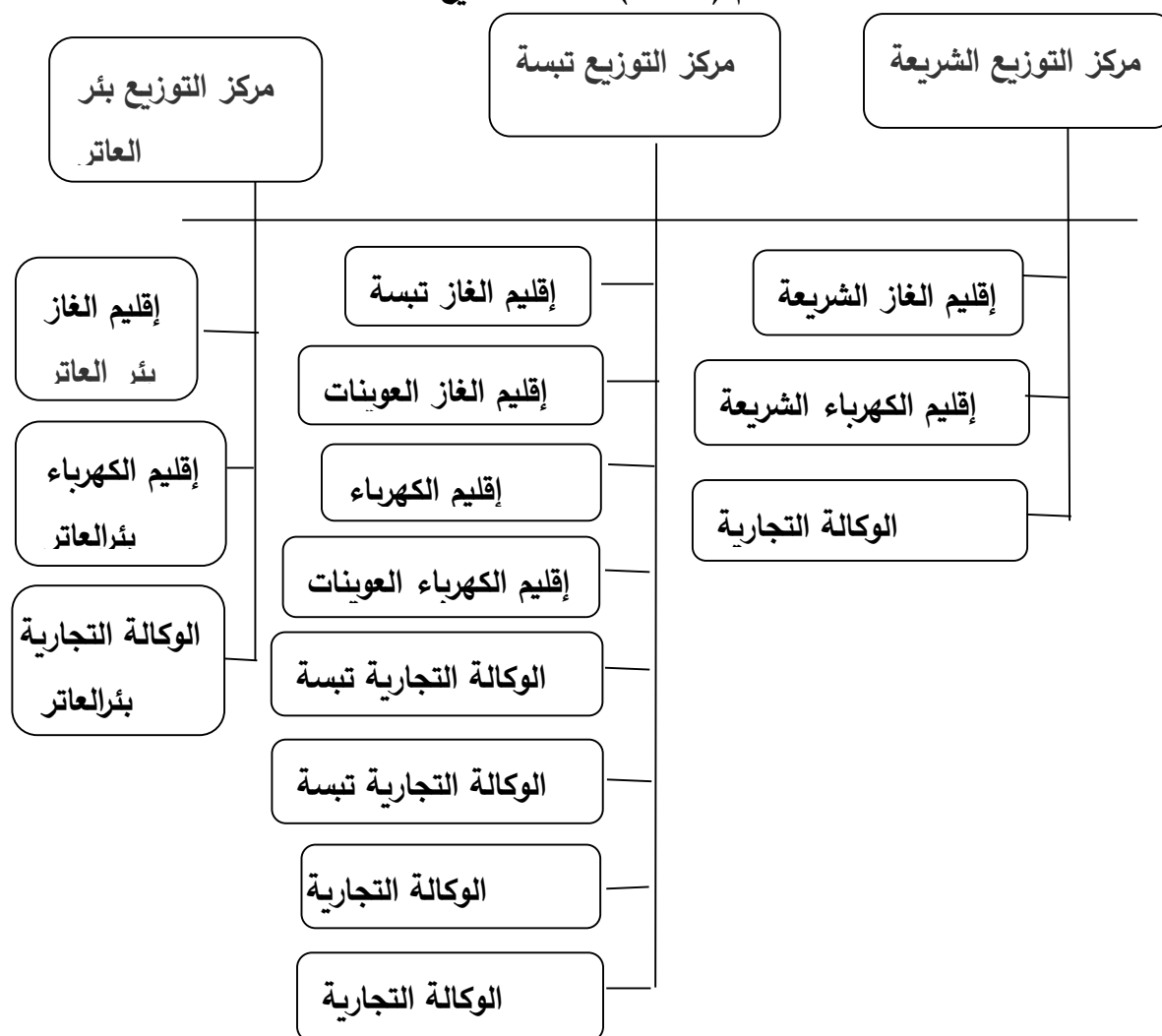
* تسجيل البريد الصادر والوارد؛

* تنظيم الملفات والوثائق واستقبال الزبائن؛

* تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد للمدير؛

* طباعة الوسائل والوثائق السرية وهي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية وكتابة البرقيات.

الشكل رقم (2-02): مراكز التوزيع



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز . تبسة.

يتناول هذا المبحث تحليل القوائم المالية المقدمة من المؤسسة الاقتصادية سونلغاز -تبسة- - والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، بهدف فهم وضعها المالي ومردودها الاقتصادي والمالي. يساعد هذا التحليل على تقييم أداء المؤسسة واتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وفعالية.

المطلب الأول: تحليل ميزانية مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز . تبسة .

يركز هذا المطلب على تحليل ميزانية مؤسسة سونلغاز -تبسية- - بهدف تقييم وضعها المالي، من خلال دراسة مكوناتها من الأصول والخصوم بالاعتماد على بعض المؤشرات والنسب المالية المذكورة سابقا.

1 التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنقوم بدراسة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز تبسة انطلاقا من الميزانية المالية المقدمة وهذا بالاعتماد على حساب كل من:

- رأس المال العامل.
- احتياج رأس المال العامل.
- الخزينة الصافية.

1-1 رأس المال العامل

من أهم مؤشرات التوازن المالي فهو عبارة عن هامش أمان وهو يبين ما إذا كانت المؤسسة تحقق التوازن المالي في المدى الطويل أم لا، ويحسب بالعلاقة التالية:

من أعلى الميزانية رأس المال العامل = الأموال الدائمة - أصول ثابتة

الجدول رقم(2-01): نتائج رأس المال العامل من أعلى الميزانية

السنة	الأموال الدائمة	أصول ثابتة	رأس المال العامل
2018	15800017183,20	15984033788,72	-184016605,52
2019	15987195315,18	16346212494,67	-359017179,49
2020	17607337647,16	17241637417,38	365700229,78
2021	17639019555,52	18834488168,47	-1195468612,95
2022	20200152685,62	20663415470	-463262784,38
2023	22888387337,55	24175430698,55	-1287043361

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

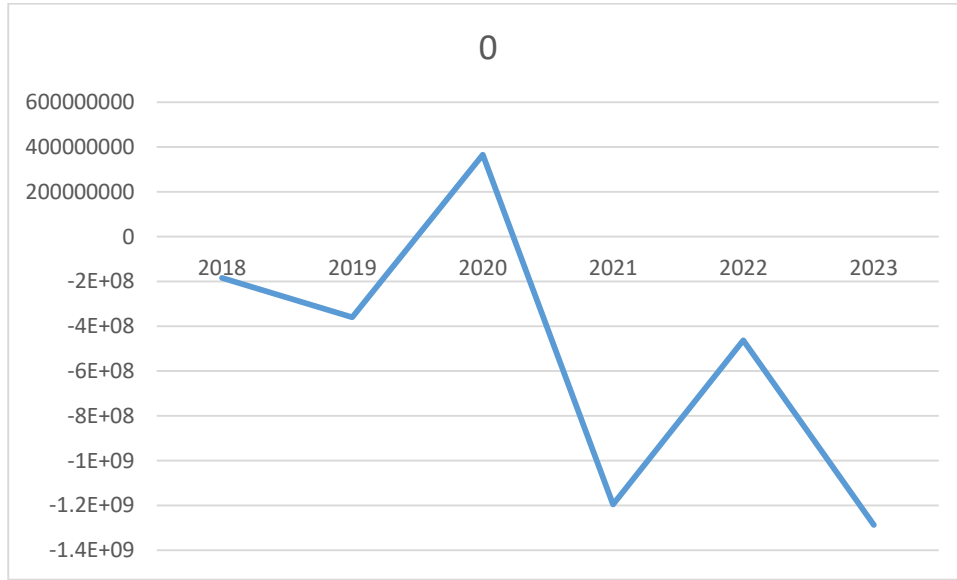
من أسفل الميزانية رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم(2-02): نتائج رأس المال العامل من أسفل الميزانية

السنة	الأصول المتداولة	د ق أ	رأس المال العامل
2018	1794307995,88	1978324601,40	-184016605,52
2019	2420824157,83	2778841337,32	-359017179,49
2020	3639741974,30	32740441744,52	365700229,78
2021	3376294267,14	4571762880,09	-1195468612,95
2022	3052500864,07	3515763648,45	-463262784,38
2023	3486680211,09	4773723572,09	-1287043361

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم(2-03): منحني بياني يبين تطور رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم(2-01).

من خلال الجدول رقم(2-01) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

رأس المال العامل لكل من سنة 2018؛ 2019؛ 2021؛ 2022؛ 2023 سالب وهذا يشير إلى أن المؤسسة عجزت على تمويل جميع أصولها الثابتة باستخدام مواردها الدائمة حيث أن الجزء المتبقي يتم تمويله عن طريق الديون قصيرة الأجل. وهذه حالة عدم توازن مالي تؤثر سلبا على الوضع المالية للمؤسسة واستمراريتها أما بالنسبة إلى رأس المال العامل سنة 2020 موجبة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل جميع أصولها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة دون اللجوء إلى ديون قصيرة الأجل.

2 احتياج رأس المال العامل

ينتج احتياج رأس المال العامل لعدم قدرة المؤسسة على التوافق بين دورة الاستغلال والديون قصيرة الأجل فينشأ في الأصول الجارية. ويحسب بالعلاقة التالية:

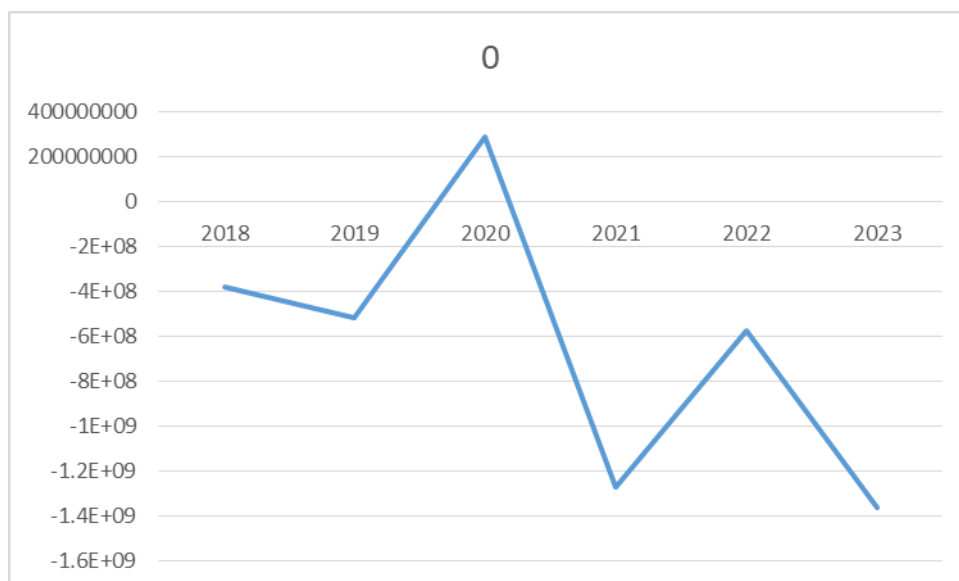
احتياج رأس المال العامل = الأصول الجارية ماعدا النقدية - الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية

الجدول رقم (2-03): نتائج احتياج رأس المال العامل

السنة	الأصول الجارية- النقدية	د ق أ - سلفات مصرفية	احتياج رأس المال العامل
2018	1599842122,39	1978324601,40	-378482479,01
2019	2262412425,79	2778841337,32	-516428911,53
2020	3562357846,77	3274041744,52	288316102,25
2021	3302387588,76	4571762880,09	-1269375291,33
2022	2944607160,66	3515763648,45	-571156487,79
2023	3413555252,18	4773723572,09	-1360168339,91

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (2-04): منحني بياني يبين تطور احتياج رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-03).

من خلال الجدول رقم (2-03) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

احتياج رأس المال العامل في كل من سنة 2018؛ 2019؛ 2021؛ 2022؛ 2023 يتزايد مرة وينخفض أخرى لكن دائما في الحالة السالبة وهذا راجع إلى قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى أي أنها في حالة جيدة بينما في سنة 2020 كانت قيمة احتياج رأس المال العامل موجبة وهذا راجع إلى عدم قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات دورتها قصيرة الأجل وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر أخرى لتمويلها تزيد مدتها عن سنة.

3 الخزينة الصافية

تعتبر الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، وتحسب كالتالي:

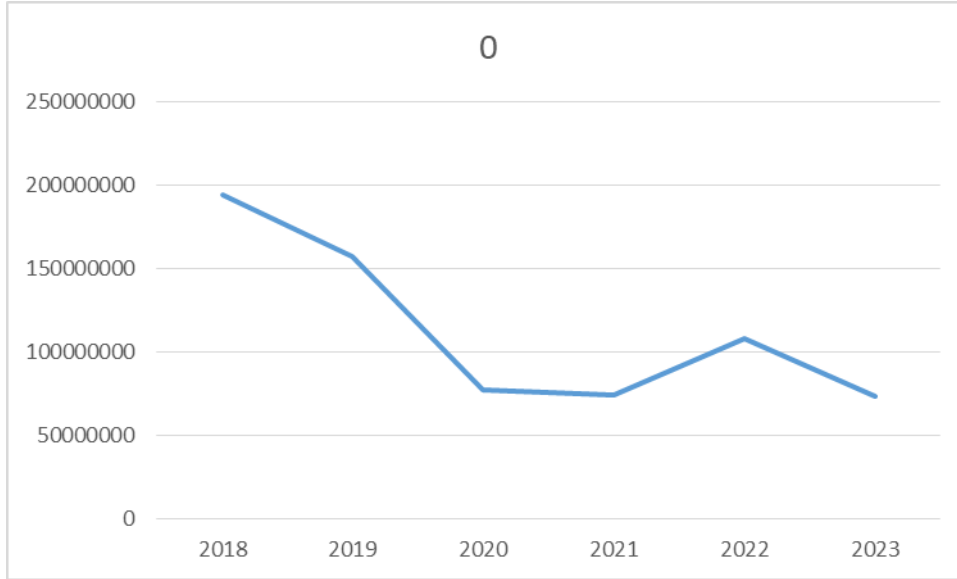
الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

الجدول رقم (2-04): نتائج الخزينة الصافية للميزانية

السنة	رأس المال العامل	احتياج رأس المال العامل	الخزينة الصافية
2018	-184016605,52	-378482479,01	194465873,49
2019	-359017179,49	-516428911,53	157411732,04
2020	365700229,78	288316102,25	77384124,54
2021	-1195468612,95	-1269375291,33	73906678,38
2022	-463262784,38	-571156487,79	107893703,41
2023	-128704336	-1360168339,91	73124978,91

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (2-05): منحني بياني يبين تطور الخزينة الصافية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-04).

من خلال الجدول رقم (2-04) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

المؤسسة في حالة جيدة (موجبة) لكنها كانت تتناقص تدريجيا من سنة 2018 إلى 2021 وارتفعت سنة 2022 وتناقص مرة أخرى سنة 2023 ودائما في الحالة الموجبة وهذا يدل على أنها تتوفر على هامش أمان (سيولة نقدية) تسمح لها بمواجهة التزاماتها مع الغير أي أنها حققت التوازن المالي خلال هذه السنوات.

1-2 بواسطة النسب المالية

لنتبع تطور مؤسسة سونلغاز تم حساب مجموعة نسب مالية وهي: الهيكل المالية، نسبة السيولة، ونسب المردودية، وهذا بالاعتماد على الميزانيات المقدمة.

1نسب الهيكل المالية

سيتم حساب الاستقلالية المالية والاستدانة المالية.

1-1الاستقلالية المالية: وتحسب بالعلاقة التالية:

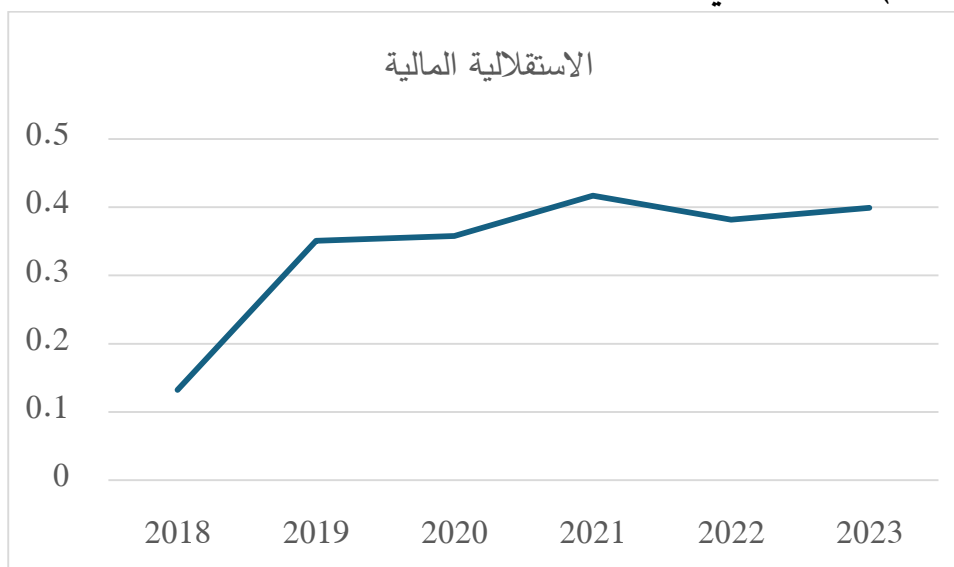
الاستقلالية المالية = المديونية الإجمالية / مجموع الخصوم

الجدول رقم (2-05): حساب نسب الإستقلالية المالية

السنة	المديونية الإجمالية	مجموع الخصوم	نسب الإستقلالية المالية
2018	2356525388,53	17778341784,60	0,132
2019	6592122457,87	18767036652,50	0,351
2020	7481106835,32	20881379391,68	0,358
2021	9272344513,53	22210782435,61	0,417
2022	9063319007,41	23715916334,07	0,382
2023	11050577409,80	27662110909,64	0,399

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (2-06): منحني بياني يبين تطور نسب الاستقلالية المالية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-05).

من خلال الجدول رقم (2-05) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

نسب الاستقلالية لكل من 2018؛ 2019؛ 2020؛ 2021؛ 2022؛ 2023 على التوالي 0,132 / 0,351؛ 0,358؛ 0,417؛ 0,382؛ 0,399 رغم تذبذبه إلا أنها مقبولة لأنه يستحسن أن لا تتجاوز 0.5 وهي محققة.

1-2 الاستدانة المالية: تستخدم لقياس مدى اعتماد المؤسسة على التمويل بالديون مقابل التمويل من أموال المساهمين.

وتحسب بالعلاقة التالية:

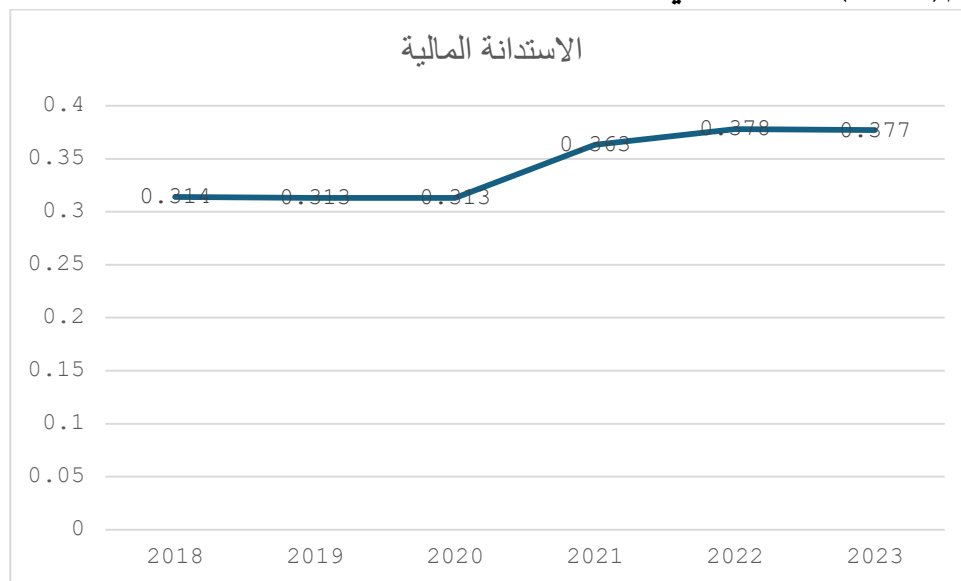
$$\text{الأستدانة} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم(2-06): حساب نسب الاستدانة المالية

نسب الإستهانة	الأموال الخاصة	الديون المالية	السنة
0,314	12018009296,07	3782007887,13	2018
0,313	12174903194,63	3813292120,55	2019
0,313	13400272556,36	4207065090,80	2020
0,363	12938437922,05	4700581633,47	2021
0,378	14652597326,66	5547555358,96	2022
0,377	16611533499,84	6276853837,17	2023

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم(2-07): منحني بياني يبين تطور الاستدانة المالية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم(2-06).

من خلال الجدول رقم(2-06) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

نسب الاستدانة لكل 2018؛ 2019؛ 2020؛ 2021؛ 2022؛ 2023 على التوالي 0,31؛ 0,313؛ 0,313؛ 0,363؛ 0,378؛ 0,377 أي أن المؤسسة تعتمد على 0,3 من القروض مقابل كل 1 دينار من أموال المساهمين. هذا يعكس مستوى منخفض من المخاطر، مما يعني أن المؤسسة في وضع مالي أكثر أماناً، مع قدرة جيدة على الوفاء بالتزاماتها. ورغم الارتفاع التدريجي بعد 2020، إلا أن النسب ما تزال ضمن الحدود المقبولة. ومع ذلك، يجب مراقبة هذا الاتجاه لتقادي تخطي مستويات الاستدانة الآمنة في المستقبل.

2 نسب السيولة

وتتمثل في السيولة العامة، المختصرة والفورية.

2-1 السيولة العامة: وتحسب بالعلاقة التالية

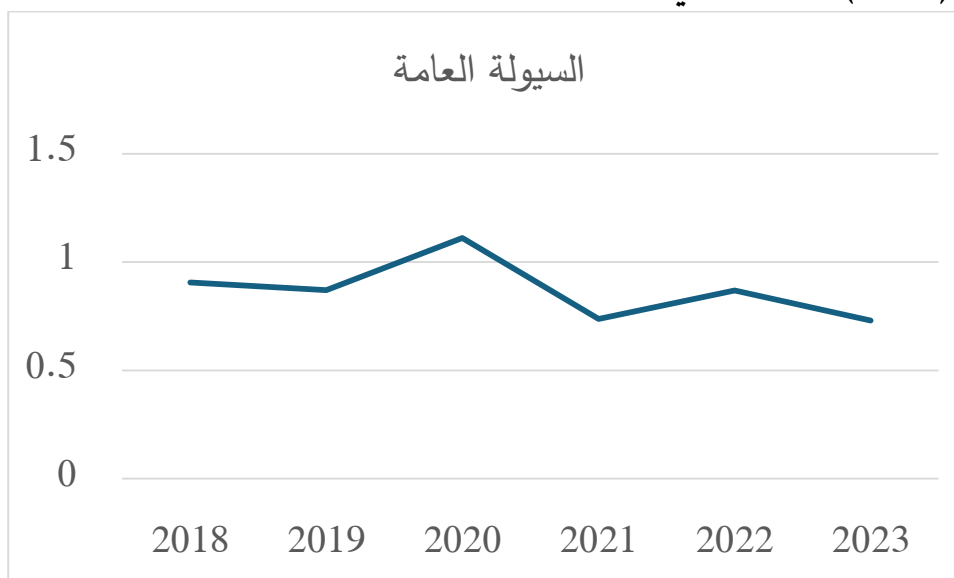
السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

الجدول رقم (2-07): حساب نسب السيولة العامة

نسب السيولة العامة	الخصوم الجارية	الأصول الجارية	السنة
0,906	1978324601,40	1794307995,88	2018
0,871	2778841337,32	2420824157,82	2019
1,111	3274041744,52	3639791974,30	2020
0,738	4571762880,09	3376294267,14	2021
0,869	3515763648,45	3058500864,07	2022
0,730	4773723572,09	3486680211,09	2023

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (2-08): منحنى بياني يبين تطور نسب السيولة العامة للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-07).

من خلال الجدول رقم(2-07) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

نسبة السيولة العامة خلال سنة 2018 كانت 0,9 وهي قريبة من 1 و سنة 2020 كانت تفوق 1 وهذا يدل على وجود فائض في الأصول الجارية بعد تغطيتها كل الخصوم وهذا يعني أن للمؤسسة هامش أمان، لكن بالنظر إلى القيم المسجلة سنة 2019؛ 2021؛ 2022؛ 2023 كانت على التوالي 0,8؛ 0,7؛ 0,8؛ 0,7 فهي أقل من 1 فهذا يعتبر مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة أي أن الأصول الجارية لم تغطي كل الخصوم الجارية.

2-2 السيولة المختصرة: وتحسب بالعلاقة التالية:

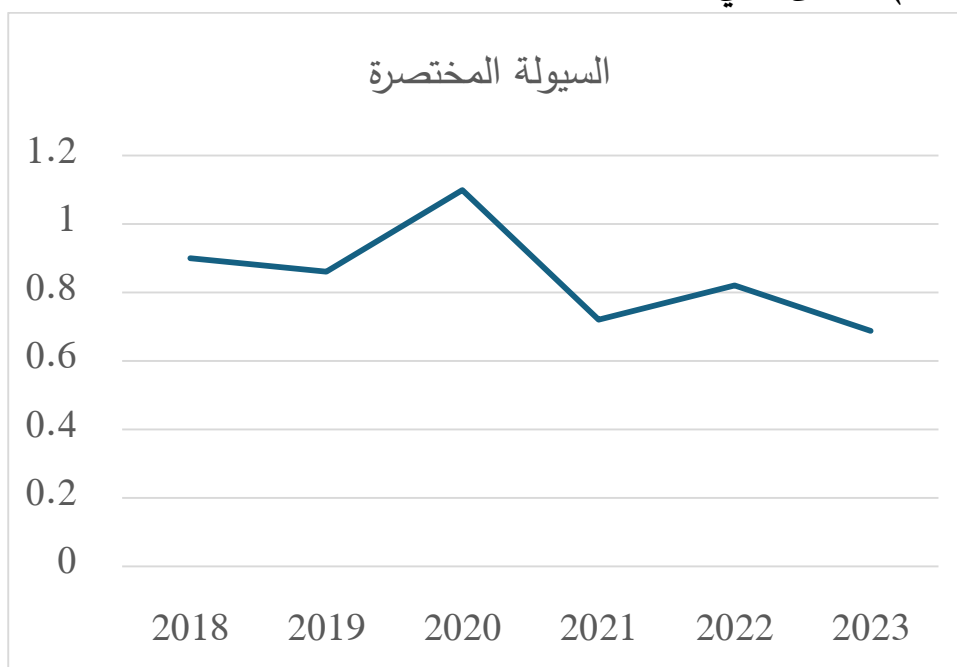
السيولة المختصرة= أصول جارية ماعدا المخزون / الخصوم الجارية

الجدول رقم(2-08): حساب نسب السيولة المختصرة

السنة	الأصول الجارية - المخزون	الخصوم الجارية	نسب السيولة المختصرة
2018	1787834929,71	1978324601,40	0,90
2019	2398964103,27	2778841337,32	0,86
2020	3600638139,50	3274041744,52	1,099
2021	3323486777,10	4571762880,09	0,72
2022	2903342093,37	3515763648,45	0,82
2023	3285871194,52	4773723572,09	0,688

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (2-09): منحني بياني يبين تطور نسب السيولة المختصرة للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-08).

من خلال الجدول رقم (2-08) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

المؤسسة خلال 2018؛ 2019؛ 2021؛ 2022؛ 2023 كانت على التوالي 0,9؛ 0,86؛ 0,72؛ 0,82؛ 0,68 هذا يعني أن كل وحدة من الالتزامات قصيرة الأجل يقابلها أقل من وحدة واحدة من الأصول السائلة، أما بالنسبة إلى سنة 2020 كانت 1,099 المؤسسة في وضع مالي جيد نسبيا أي هناك هامش أمان بسيط.

2-3 السيولة الفورية: وتحسب بالعلاقة التالية:

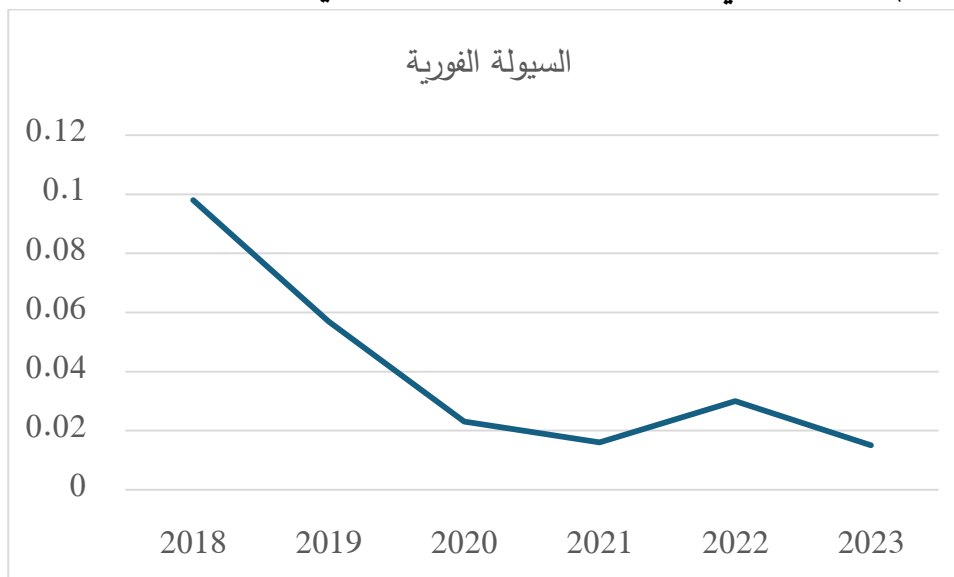
السيولة الفورية = خزينة الأصول / الخصوم الجارية

الجدول رقم(2-09): حساب نسب السيولة الفورية

السنة	خزينة الأصول	الخصوم الجارية	نسب السيولة الفورية
2018	194465873,49	1978324601,40	0,098
2019	158411732,04	2778841337,32	0,057
2020	77384127,53	3274041744,52	0,023
2021	73906678,41	4571762880,09	0,016
2022	107893703,41	3515763648,45	0,030
2023	73124978,91	4773723572,09	0,015

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم(2-10): منحني بياني يبين تطور نسب السيولة الفورية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم(2-09).

من خلال الجدول رقم(2-09) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

كون السيولة الفورية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة على التوالي (0.098؛ 0.057؛ 0.023؛ 0.016؛ 0.03؛ 0.015) يعني أن المؤسسة خلال هذه الفترة تواجه نقص حاد في النقدية مقابل التزاماتها الجارية، مما يدل على اعتماد كبير على الأصول الأخرى أو التمويل الخارجي لسداد الالتزامات الجارية.

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج

يتناول هذا المبحث تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز-تبسة -، بهدف تقييم أدائها المالي والكشف عن مدى كفاءتها في تحقيق الأرباح خلال فترة من 2018 إلى 2023.

1 نسب ربحية المبيعات

يتم حساب في هذه النسبة هامش الفائض الخام للاستغلال ونسبة هامش الاستغلال:

1-1 حساب نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال:

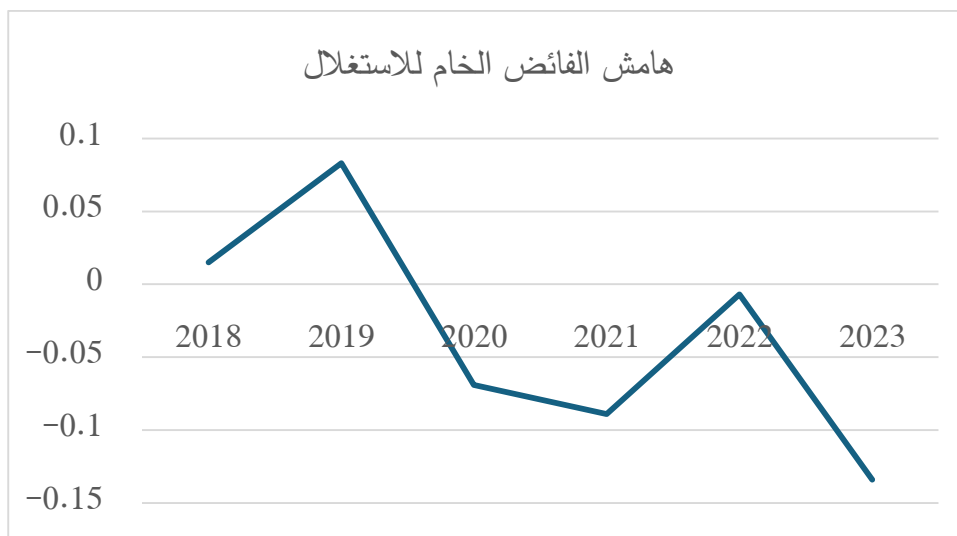
هامش الفائض الخام للاستغلال = الفائض الخام للاستغلال / رقم الاعمال

الجدول رقم(2-10): حساب نسب هامش الفائض الخام للاستغلال

السنة	الفائض الخام للاستغلال	رقم الاعمال	نسب هامش الخام للاستغلال
2018	72708797,43	4628948089,18	0,015
2019	394502916,67	4736869953,77	0,083
2020	-308476870,73	4439271185,28	-0,069
2021	-443238868,52	4945741741,19	-0,089
2022	-41098233,42	5301966702,13	-0,007
2023	-694097597,36	5173156100,46	-0,134

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (2-11): منحني بياني يبين تطور نسب هامش الفائض الخام للاستغلال للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-10).

من خلال الجدول رقم (2-10) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

هامش الفائض الخام للاستغلال خلال السنة 2018؛ كانت موجبة وهذا مؤشر جيد للمؤسسة، أما بالنسبة إلى السنوات الأخرى 2020؛ 2021؛ 2022؛ 2023 كانت سالبة وهذا يدل أن المؤسسة في حالة مالية سيئة. تحتاج الى قرارات تصحيحية .

1-2 حساب نسبة هامش الاستغلال: وحسب بالعلاقة التالية:

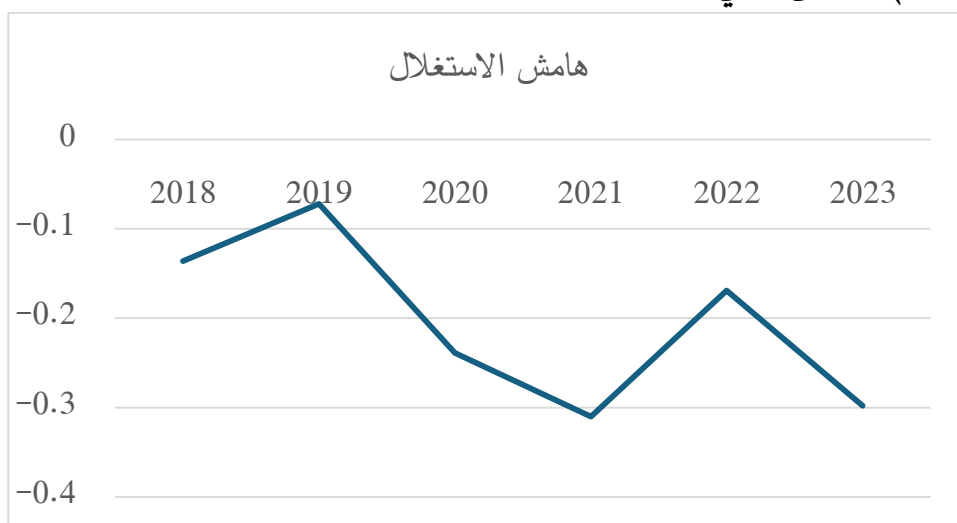
نسبة هامش الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم اعمال

الجدول رقم (2-11): حساب نسب هامش الاستغلال

السنة	نتيجة الاستغلال	رقم الأعمال	نسب هامش الاستغلال
2018	-634039582,36	4628948089,18	-0,136
2019	-343292529,01	4736869953,77	-0,072
2020	-1064752584,59	4439271185,28	-0,239
2021	-1536667729,57	4945741741,19	-0,310
2022	-899773410,86	5301966702,13	-0,169
2023	-1545207565,77	517356100,49	-0,298

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (2-12): منحنى بياني يبين تطور نسب هامش الاستغلال للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-11).

من خلال الجدول رقم (2-11) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

رقم الأعمال لم يحقق هامش من نتيجة الاستغلال أي أنها كانت سالبة خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة لم تحقق ربح من نشاطها الاستغلالي بل حققت خسارة.

نسب المردودية

يتم حساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية للمؤسسة.

2-1 حساب نسبة المردودية الاقتصادية: وتحسب بالعلاقة التالية:

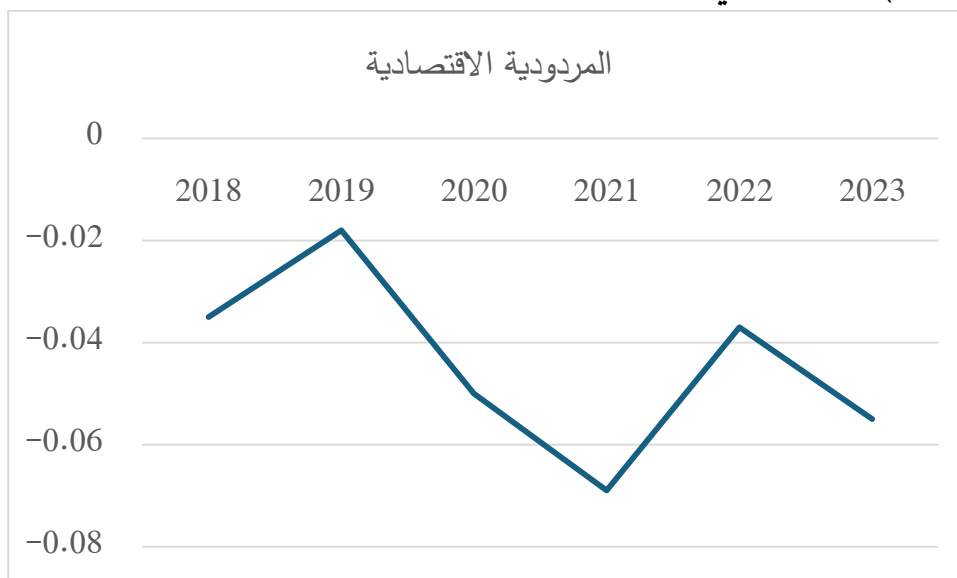
نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

الجدول رقم (2-12): حساب نسب المردودية الاقتصادية

السنة	النتيجة الصافية	مجموع الأصول	نسب المردودية الاقتصادية
2018	-633661809,08	17778341784,60	-0,035
2019	-343292529,01	18767036652,50	-0,018
2020	-106752584,53	20881379391,68	-0,050
2021	-1536667729,57	22210782435,61	-0,069
2022	-899773410,86	23715916334,07	-0,037
2023	-1545202565,77	27662110909,64	-0,055

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (2-13): منحني بياني يبين تطور نسب المردودية الاقتصادية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-12).

من خلال الجدول رقم (2-12) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

مؤسسة سونلغاز -تبسة- خلال السنوات المدروسة 2018؛ 2019؛ 2020؛ 2021؛ 2022؛ 2023 حققت مردودية اقتصادية سالبة، إذ أن كل دينار مستثمر من الأصول حقق خسارة على الترتيب -0,035؛ -0,018؛ -0,05؛ -0,069؛ -0,037؛ -0,055 وهذا يعني أنه مؤشر سيء لها.

2-2 حساب نسبة المردودية المالية: وتحسب بالعلاقة التالية:

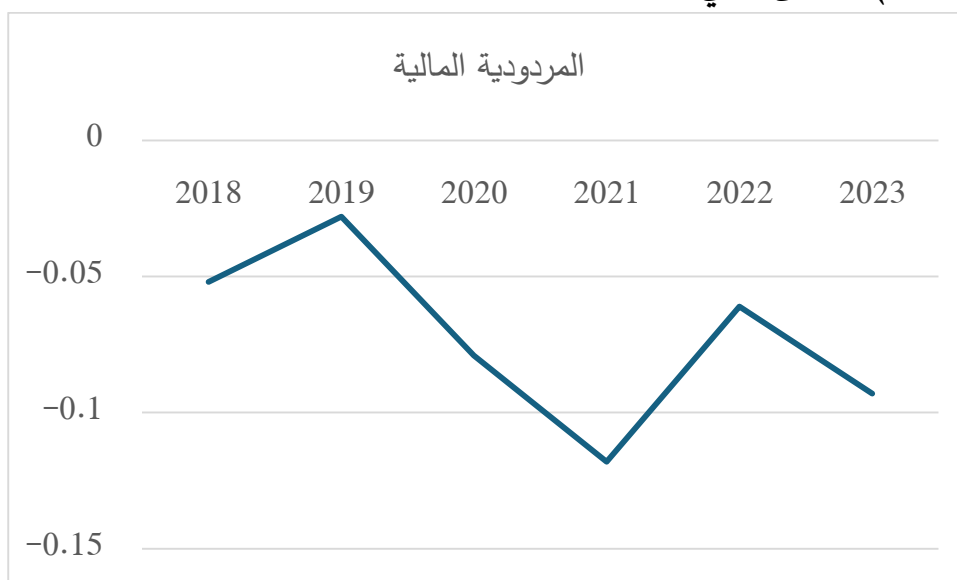
نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم (2-13): حساب نسب المردودية المالية

السنة	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
2018	-633661809,08	12018009296,07	-0,052
2019	-343292529,01	12174903194,63	-0,028
2020	-1064752584,59	13400272556,36	-0,079
2021	-1536667759,57	12938437922,05	-0,118
2022	-899773410,86	14652597326,66	-0,061
2023	-1545207565,77	16611533499,84	-0,093

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (2-14): منحنى بياني يبين تطور نسب المردودية المالية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-13).

من خلال الجدول رقم (2-13) والشكل أعلاه نلاحظ أن:

مؤسسة سونلغاز -تبسة- خلال السنوات المدروسة 2018؛ 2019؛ 2020؛ 2021؛ 2022؛ 2023 حققت مردودية مالية سالبة، إذ أن كل دينار مستثمر من الأصول حقق خسارة على الترتيب -0,052؛ -0,028؛ -0,079؛ -0,118؛ -0,061؛ -0,093 وهذا يعني أنه مؤشر سيء لها.

المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام التحليل بواسطة بعض النماذج

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة وهل هي واقعة في الفشل المالي أو لا عن طريق استخدام مجموعة من نماذج التنبؤ بالفشل المالي، حيث تم الاختيار ثلاث نماذج التي رأيناها تتناسب وتتوافق مع المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة شركة التوزيع الكهرباء والغاز تبسة.

المطلب الأول: التحليل باستخدام نموذج ألتمان

من النماذج المعتمدة في التحليل نجد نموذج ألتمان حيث يعتبر من أكثر النماذج شيوعا في تقدير التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية والموضح في العلاقة التالية:

$$Z=6,56X1+3,26X2+6,72X3+1,05X4$$

والجدول التالي يمثل قيمه خلال السنوات المدروسة:

الجدول رقم(2-14): النسب المالية الخاصة بنموذج ألتمان

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
X1	-0,0103	-0,019	-0,018	-0,053	-0,053	-0,049
X2	0	0	0	0	0	0
X3	-0,036	-0,018	-0,05	-0,069	-0,038	-0,056
X4	0,679	0,4348	0,641	0,582	0,617	0,6
Z	0,4034	0,4348	0,4551	-0,2002	0,2678	-0,0677

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من المؤسسة.

نستخلص من الجدول قيم Z لهذا النموذج:

$$Z_{2018} = 0.4034$$

$$Z_{2019} = 0.4348$$

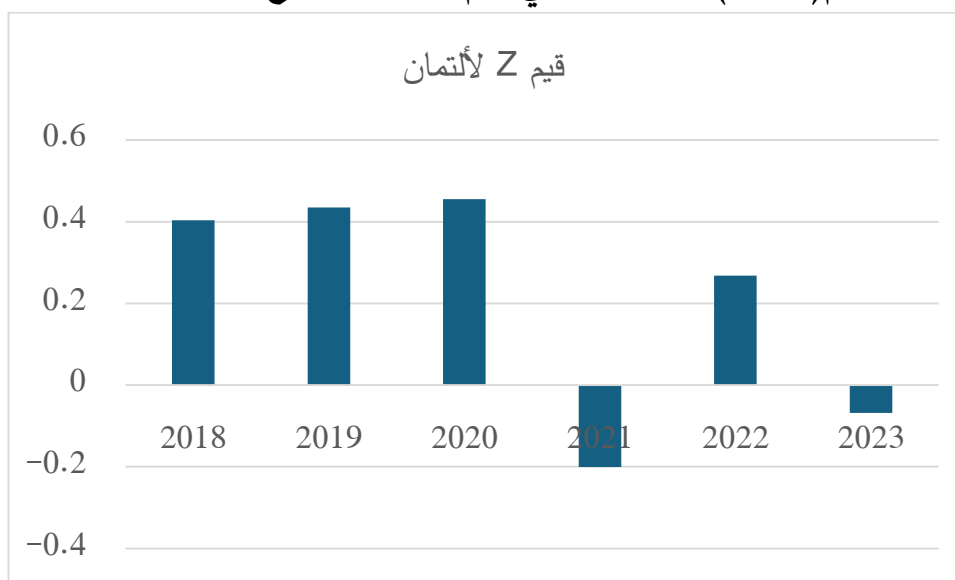
$$Z_{2020} = 0.4551$$

$$Z_{2021} = -0.2002$$

$$Z_{2022} = 0.2678$$

$$Z_{2023} = -0.0677$$

الشكل رقم(2-15): التمثيل البياني لقيم Z حسب نموذج ألتمان.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم(2-14).

من خلال الجدول (2-14) والشكل أعلاه يتبين لنا انا قيم Z لسنة (2018؛ 2019؛ 2020؛ 2022) على التوالي (0,4034؛ 0,4348؛ 0,4551؛ 0,2678) موجبة ولكن أقل من 1,1 أما بالنسبة إلى (2021؛ 2023) على التوالي (-0,2002؛ -0,0677) سالبة ونظرا لما تم دراسته في الجانب النظري فإن المؤسسة خلال كل هذه السنوات المدروسة كانت معرضة إلى الإفلاس المالي.

المطلب الثاني: تحليل بواسطة كيدا

حيث يعتمد هذا النموذج كيدا على خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمسة نسي تحدد Z وفق المعادلة التالية:

$$Z=1,042X1+0,42X2-0,461X3-0,463X4+0,272X5$$

والجدول التالي يمثل قيمه خلال السنوات المدروسة:

الجدول رقم(2-15): النسب المالية الخاصة بنموذج كيدا

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
X1	-0,036	-0,018	-0,05	-0,069	-0,038	-0,056
X2	0,676	0,648	0,641	0,582	0,617	0,6
X3	0,0928	0,057	0,0236	0,0161	0,0306	0,0153
X4	0,26	0,2532	0,213	0,223	0,224	0,187
X5	0,01	0,008	0,004	0,003	0,005	0,003
Z	0,087	0,1126	0,1087	0,0627	0,1073	0,1019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من المؤسسة.

نستخلص من جدول قيم Z بالنسبة لهذا النموذج:

$$Z_{2018}= 0.087$$

$$Z_{2019}= 0.1126$$

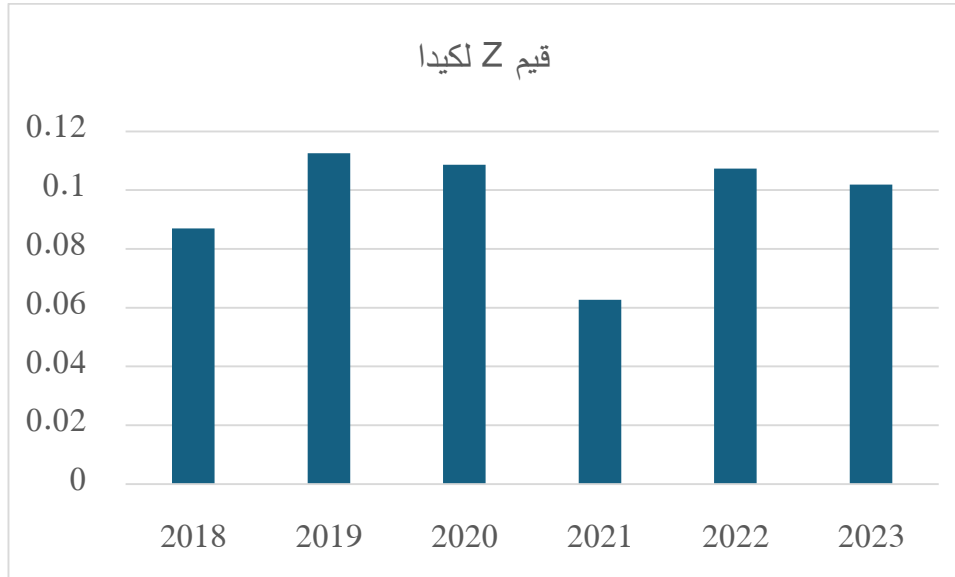
$$Z_{2020}= 0.1087$$

$$Z_{2021}= 0.0627$$

$$Z_{2022}= 0.1073$$

$$Z_{2023}= 0.1019$$

الشكل رقم (2-16): التمثيل البياني لقيم Z حسب نموذج كيدا.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-15).

من خلال الجدول (2-15) والشكل أعلاه يتبين لنا انا قيم Z لسنة (2018 ؛ 2019 ؛ 2020 ؛ 2021 ؛ 2022 ؛ 2023) على التوالي (0,087 ؛ 0,1126 ؛ 0,1086 ؛ 0,0627 ؛ 0,1073 ؛ 0,1018) موجبة إلا أن بالنظر لما تم دراسته في الجانب النظري فإن المؤسسة في وضعية مالية سيئة ومعرضة إلى الإفلاس المالي (القيم أقل من 0,38). وبالرجوع إلى نموذج كيدا، فإن القيم التي تقل عن 0.38 تصنف المؤسسة في منطقة الخطر، مما يدل على عدم قدرتها على تغطية التزاماتها المالية في الأجل القصير والمتوسط، ويعكس وجود ضعف هيكلي في السيولة والكفاءة التشغيلية. استمرارية انخفاض هذه القيم على مدى ست سنوات متتالية يشير إلى قصور في الأداء المالي وضرورة إعادة هيكلة الموارد المالية، بما في ذلك تحسين إدارة الأصول والحد من التكاليف وتعزيز الإيرادات لضمان الاستقرار وتقادي الإفلاس المحتمل.

المطلب الثالث: تحليل باستخدام نموذج Sherrod

ما يميز هذا النموذج عن غيره أنه يستخدم كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض غي المصارف، إضافة إلى دوره الفعال في إمكانية التنبؤ باستمرارية المؤسسة وكذا عدم وقوعها في الفشل المالي وهو يعتمد على ستة نسب كما هو في المعادلة التالية:

$$Z=17X1+9X2+3,5X3+20X4+1,2X5+0,1X6$$

والجدول التالي يمثل قيمه خلال السنوات المدروسة:

الجدول رقم(2-16):النسب المالية الخاصة بنموذج شيرود

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
X1	-0,0103	-0,019	-0,018	-0,053	-0,019	-0,046
X2	0,01	0,008	0,004	0,003	0,005	0,003
X3	0,679	0,648	0,641	0,582	0,617	0,6
X4	-0,036	-0,018	-0,005	-0,069	-0,038	-0,056
X5	1	1	1	1	1	1
X6	0,752	0,745	0,777	0,687	0,709	0,687
Z	2,8466	2,9315	3,1512	1,0517	2,3924	1,9132

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من المؤسسة.

نستخلص من الجدول قيم Z لهذا النموذج:

$$Z_{2018}= 2.8466$$

$$Z_{2019}= 2.9315$$

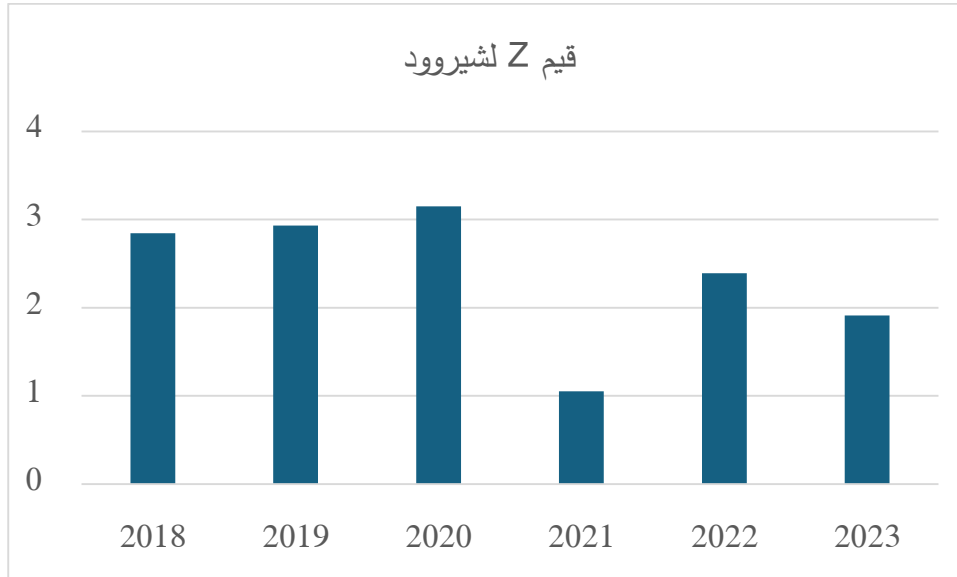
$$Z_{2020}=3.1512$$

$$Z_{2021}= 1.0517$$

$$Z_{2022}= 2.3924$$

$$Z_{2023}= 1.9132$$

الشكل رقم (2-17): التمثيل البياني لقيم Z حسب نموذج شيرود.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم الجدول رقم (2-16).

من خلال الجدول (2-16) والشكل أعلاه وحسب ما تطرقنا له في الجانب النظري فإن قيم Z محصورة بين 5 و-5 خلال السنوات المدروسة من 2018 إلى 2023 وهو ما يضع المؤسسة ضمن "المنطقة الرمادية" حسب تصنيفات النموذج. هذه المنطقة تشير إلى أن المؤسسة معرضة لخطر الإفلاس بدرجة متوسطة، ما يعكس وجود اضطرابات أو ضعف في الأداء المالي. استمرار هذا الوضع لعدة سنوات يدل على مشكلات هيكلية محتملة مثل انخفاض الأرباح، ضعف كفاءة التشغيل، أو ارتفاع حجم الديون. ومن ثم، فإن المؤسسة بحاجة إلى مراجعة استراتيجياتها المالية، وتحسين هيكلها التمويلي لتعزيز الاستقرار.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال قيامنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل، تبين أن الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة شهد تذبذبا واضحا في عدة جوانب بشكل عام، أظهرت المؤسسة قدرة على تحقيق التوازن المالي في بعض السنوات، بينما واجهت تحديات كبيرة في أخرى، حيث تظهرت نتائج رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل، في السنوات التي كان فيها رأس المال العامل سالبا، كانت المؤسسة تعتمد بشكل أكبر على الديون قصيرة الأجل لتغطية احتياجاتها المالية، مما يعكس حالة من عدم الاستقرار المالي .

أما في السنوات التي كان فيها رأس المال العامل موجبا، فقد استطاعت المؤسسة تمويل أصولها باستخدام مواردها الدائمة، مما يساهم في تعزيز استقرارها المالي، أما في ما يتعلق باحتياج رأس المال العامل، فقد تبين أن المؤسسة كانت في بعض الفترات قادرة على تغطية احتياجاتها من مواردها الذاتية، لكن في سنوات أخرى كانت بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، مما يعكس تحديات في إدارة السيولة والموارد المالية بشكل عام. فعلى الرغم من تحقيق خزينة صافية موجبة في بعض الفترات، إلا أن المؤسسة ظلت تعاني من تدهور في السيولة والمردودية، مما يهدد استدامتها على المدى الطويل.

من خلال تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي، تبين أن المؤسسة تواجه خطرا كبيرا من التعرض للفشل المالي إذا استمرت في نفس الاتجاهات المالية دون اتخاذ إجراءات تصحيحية. حيث تشير النتائج إلى أن المؤسسة معرضة للخطر المالي وأنها قد تواجه صعوبة في الاستمرار في عملياتها في المستقبل إذا لم تتخذ خطوات جادة لتحسين وضعها المالي.

خاتمة

بعد استعراض شامل للجوانب النظرية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، من حيث تعريفها، أهدافها، هيكلها، ودور القوائم المالية كأداة محورية لتقييم أدائها، تبين أن هذه القوائم لا تنحصر على كونها وثائق محاسبية شكلية، بل تعتبر مصدرا أساسيا للمعلومات التي يمكن من خلالها استشراف الوضع المالي للمؤسسة، ورصد نقاط القوة والضعف التي قد تهدد استمراريتها. وقد أظهرت الدراسة أن قراءة القوائم المالية بطريقة تقليدية لا تكفي لفهم حقيقة الأداء، بل يجب توظيف المؤشرات المالية والنسب التحليلية لفهم الأبعاد العميقة لحركة الموارد والاستخدامات داخل المؤسسة.

كما تبين من خلال تناول مفهوم الفشل المالي أنه يمثل مرحلة متقدمة من الاضطرابات المالية التي قد تمر بها المؤسسة، وهو نتيجة تراكمية لاختلالات داخلية في التسيير المالي والتشغيلي، وضعف في التوازنات الأساسية، خاصة المتعلقة بالسيولة والربحية والتمويل. ويمكن لهذا الفشل أن يعرف مبكرا باستخدام أدوات كمية متطورة تتيح التنبؤ المبكر بالمخاطر، وعلى رأسها النماذج الكمية مثل نموذج Altman، نموذج Kida، ونموذج Sherrod، التي تعتمد على معادلات رياضية مركبة لقياس المخاطر وتحديد احتمالية التعثر المالي.

وعند الانتقال إلى الجانب التطبيقي، تم إسقاط هذه المعارف النظرية على مؤسسة سونلغاز، وهي إحدى أكبر المؤسسات العمومية الجزائرية، التي تلعب دورا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني. وقد خضع الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة المدروسة لتحليل دقيق عبر استخدام مجموعة من المؤشرات المالية، أظهرت جميعها ضعفا هيكليا في قدرة المؤسسة على توليد السيولة، وتراجع في مردوديتها، وارتفاع في مستويات الدين مقارنة بالأموال الخاصة، وهو ما يدل على هشاشة الوضعية المالية للمؤسسة.

نتائج النماذج الكمية الثلاثة كانت منسجمة مع ما كشف عنه التحليل التقليدي، حيث أجمعت جميعها على أن مؤسسة سونلغاز تواجه مخاطر جدية قد تؤدي بها إلى الإفلاس في حال استمرار نفس السياسات المالية والتشغيلية. هذا التوافق بين التحليل بالمؤشرات الفردية والنماذج الكمية يعزز من مصداقية النتائج، ويؤكد أن المزج بين الطريقتين يوفر قراءة أكثر شمولية ودقة للحالة المالية.

وقد أثبتت الدراسة من خلال هذا التطبيق العملي، أن الاعتماد فقط على التقارير المالية الرسمية دون تحليل متعمق يؤدي إلى تغافل إشارات الإنذار المبكر، مما يعرض المؤسسة لمخاطر كان يمكن تفاديها عبر التحليل المالي. كما تم التأكيد على أن الفشل المالي لا يحدث دفعة واحدة، بل هو نتيجة تراكمية لتجاهل المؤشرات التحذيرية.

وبالتالي، يمكن القول إن تحليل القوائم المالية ليس فقط أداة لقياس الأداء السابق، بل هو وسيلة استراتيجية للتخطيط والتحكم، والوقاية من الأزمات المالية المحتملة. ومن هنا تتبع ضرورة إدماج هذه التحاليل ضمن الثقافة التسييرية للمؤسسات، وتكوين الإطارات المالية والإدارية على كيفية استخدامها في اتخاذ القرار.

أولاً: الاجابة على الفرضيات

الفرضية الأولى

تعتبر الفرضية صحيحة، حيث يؤكد العديد من الباحثين أن تحليل القوائم المالية يمثل أداة فعالة للتنبؤ بالفشل المالي عند استخدامه بأسلوب منهجي. ويمكن من خلاله رصد التغيرات في المؤشرات المالية التي تسبق حالات الفشل، مما يعزز من دقته كأداة تشخيصية مبكرة.

الفرضية الثانية

تعتبر الفرضية صحيحة جزئياً، إذ أن مؤشري الربحية والسيولة يعتبران من أبرز المؤشرات المرتبطة بالفشل المالي، إلا أن الاعتماد عليهما فقط قد لا يوفر تقييماً شاملاً. وبالتالي، فإن دمجهما مع مؤشرات أخرى مثل المديونية والكفاءة التشغيلية يعزز من دقة التنبؤ.

الفرضية الثالثة

تعتبر الفرضية صحيحة، حيث تشير الدراسات إلى أن النماذج الكمية المعتمدة على التحليل المالي، وعلى رأسها نموذج ألتمان، تحقق نتائج دقيقة في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي. وقد أثبتت فعاليتها في بيئات مختلفة، مما يؤكد موثوقيتها كأداة تحليلية.

ثانياً: أهم نتائج الدراسة:

أ. تعتبر القوائم المالية أداة رئيسية لفهم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات، ويعتمد في تحليلها على مؤشرات كمية دقيقة.

ب. تشكل مؤشرات السيولة، والربحية، والهيكل المالية، والنشاط، عناصر أساسية في تقييم الأداء المالي، إذ تعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

- ج. تعاني مؤسسة سونلغاز من ضعف كبير في السيولة العامة وسرعة تحويل الأصول إلى نقد، مما يزيد من مخاطر الفشل المالي.
- د. المؤشرات المتعلقة بالربحية أظهرت عوائد ضعيفة وغير كافية لتغطية الالتزامات.
- هـ. النماذج الكمية الثلاثة (Sherrod ،Kida ،Altman) تنبأت جميعها بإفلاس وشيك أو تعرض المؤسسة لمخاطر مالية مرتفعة.
- و. هناك علاقة واضحة بين المؤشرات المالية الضعيفة ونتائج النماذج الكمية، مما يعزز موثوقية هذه الأدوات.
- ز. الاعتماد فقط على التقارير المالية الشكلية دون تحليلها بعمق يساهم في تقويت فرص الإنقاذ المبكر.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

- أ. ضرورة إعادة هيكلة سياسات التمويل داخل المؤسسة بهدف تحسين نسب السيولة وتقليل الاعتماد على الديون.
- ب. اعتماد نظام إنذار مبكر مالي يركز على مؤشرات تحليل القوائم المالية والنماذج الكمية لمراقبة الوضع المالي دوريا.
- ج. توفير برامج تدريبية للمديرين حول استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالمخاطر.
- د. مراجعة دورية لاستراتيجية التسيير المالي والتشغيلي، مع اعتماد مؤشرات أداء محورية مرتبطة بالربحية والسيولة.
- هـ. التوصية للجهات الرقابية بوضع آليات إلزامية لتحليل القوائم المالية في المؤسسات العمومية الكبرى.

رابعا: آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة آفاقا واسعة للبحوث المستقبلية في مجالات متعددة تتعلق بالفشل المالي، ومنها:

- أ. تطوير نماذج تنبؤية محلية تراعي الخصائص الفريدة للمؤسسات الجزائرية.
- ب. دراسة تأثير العوامل غير المالية، مثل الحوكمة والهيكل الإداري، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الخارجية، على احتمالية تعثر المؤسسات.

ج. توسيع نطاق الدراسة لتشمل مقارنة بين المؤسسات العمومية والخاصة في قطاعات مختلفة، بهدف قياس مدى فعالية أدوات التحليل المالي بشكل أكثر شمولية.

د. الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تطوير نظم تنبؤ أكثر دقة وقابلية للتفاعل.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

أ. الكتب

1. الجانبي حيدر عباس عبد الله، "الأسواق المالية والفشل المالي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.
2. الحسناوي سالم صلال، "أساسيات الإدارة المالية"، دار المحينة الفاضلة، 2014.
3. الذنبيات علي عبد القادر، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، الجامعة الأردنية، ط5، 2015.
4. بن الجيلاني فوزي محيريق، "مدخل لاقتصاد"، مطبعة الرمال الوادي-الجزائر، 2020.
5. دريد كامل آل شيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط 2، 2009.
6. خنفر مؤيد راضي، غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
7. قنطججي سامر، "لغة الإفصاح المالي والمحاسبي"، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، يوليو 2012.
8. لطفي أمين السيد احمد، "إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير محاسبية"، دار النشر والثقافة، الإسكندرية، 2007.

ب. المذكرات والرسائل

1. الجرجاوي حليلة خليل، "دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتعقب بأسعار الأسهم -دراسة تطبيقية فلسطين-"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية -غزة، 2008م.
2. بدوي إلياس، "دور التضخم من القوائم المالية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر، 2012/2011.

- 103

12. عاد نور الدين، "إعادة تقييم التثبيطات وأثره على القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، 2022/2021.
 13. عماري سليم، "دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012"، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، مالية كمية، جامعة ورقلة، 2015/2014.
 14. معاريف محمد، "دراسة الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية حالة المؤسسات الجزائرية - دراسة حالة قطاع التأمين سعيدة -"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، تلمسان، السنة الدراسية 2012/2013.
- ج. المجالات والبحوث العلمية
1. الموسوي أمير على خليل، "اختبار وتحليل نماذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات -بحث تطبيقي لعينة من شركات الاستثمار المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2011، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 10، العدد 39، جامعة كربلاء.
 2. بحيت غالب شاكر، "استخدام نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي دراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2009-2013"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الوسط، العدد 19، 2015.
 3. بشيري عفاف، محمد البشير عمر، "التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج شيرود -دراسة حالة بنك السلام الجزائر -"، مجلة الأبحاث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01، 2023.
 4. بن عمر محمد البشير، "التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام Beaver، Altman، Kida"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الوادي، المجلد 7، العدد 1، 2022.
 5. بن ناصر آمال، سهام بوفل، "التنبؤ بالفشل المالي المدرجة في بورصة باعتماد نموذج كيدا: دراسة حالة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2017-2019"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 05، العدد 01، قالمة (الجزائر)، جوان 2022.

6. بوخييط محمد الأمين، عبد الرزاق بخلف، "مدى توافق نتائج التحليل باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي الحديثة مع واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة آن سي أوربية للإنتاج العصائر خلال الفترة 2015.2019"، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونييسي على البليدة، الجزائر، 2022.
7. بوعظم فايزة، معيزه مسعود أمير، "طبيق نموذج Kida، Springate للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 03، العدد 01، سطيف، 2022.
8. حابي محمد شوقي، برودي نعيمة، "التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في بورصة باستخدام نموذج التمان: دراسة عينة من ماليزيا"، المجلد التاسع، العدد 02، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023.
9. حفاصة أمينة، عباس فرحات، "جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، 2018.
10. خلخال منال، مليكة زغيب، "دور النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الصناعة الميكانيكية بالجزائر للفترة (2012/2015)"، مجلة التواصل، مجلد 26، العدد الخاص، 2020.
11. دريد موسى، سمير براح، "تجسيد أهداف حوكمة الشركات في تجنب الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسة الاقتصادية لولاية -باتنة-"، مجلة القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 02، 2023.
12. ديون عبد القادر، "دور مداخل التكيف التكنولوجي في ادارة التغير في المؤسسة"، مجلة الباحث، عدد 06، جامعة ورقلة، 2008.
13. رقاطة مريم، "التنبؤ بالفشل المالي في المصارف الجزائرية باستخدام نموذج شيرود وكيدا ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية (دراسة تطبيقية على مصرفي السلام وABC الجزائريين خلال الفترة 2015-2018"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 17، العدد 01، جامعة فرحان عباس سطيف، 2023.

14. عبد النور جعفر وآخرون، "استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة مؤسسة صيدال، مجلة الاقتصاد والاحصاء"، المجلد 16، العدد 01، جوان 2019.
15. عزوز ميلود، وايد بن التركي، "دور التدقيق للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية على ضوء المعيار الدولي للتدقيق رقم 570"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد: 01، السنة: 2022.
16. عكاز زينب شلال، ثائر خلف خشان، "استعمال نموذج Altman Z-3 للتنبؤ بالفشل المالي في بورصة عمان للأوراق المالية -دراسة تطبيقية في قطاع الفنادق والسياحة"، مجلة تكريت للعلوم الادارية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 47 الجزء 1، 2019.
17. عمروش صبرينة، عمروش نبيلة، "ارتباط معيار التدقيق الدولي رقم ISA570 (الاستمرارية) بمعيار المحاسبة الدولي رقم ISA1 (عرض القوائم المالية) "، مجلة المالية والاسواق، جامعة مستغانم، جامعة تيارت، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2023.
18. عوني محمد الصغير، زهواني رضا، "التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال-"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2020.
19. غربي خليل، محفوظ جبار، "إدارة المخاطر المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج شيرود للبنك الوطني الجزائري 2016-2019"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ماي 2022.
20. فوزي الحاج احمد، وآخرون، "المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية"، مجلة اقتصادية الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 01، 2021.
21. قيشي خير الدين، محمد جموعي قيشي، "تقييم ملاءمة معلومات التدقيق في مجال التنبؤ بالفشل المالي دراسة عينة من الشركات الجزائرية في الفترة 2003-2010"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2016.

22. مجدوب علاء الدين، عبد الرزاق حواس، "دراسة لنموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للشركات بالتطبيق على شركات المساهمة في بورصة عمان"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 مكرر، جوان 2021.
23. مداحي عثمان، "أهداف القوائم المالية"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البليدة، العدد 7، سبتمبر 2012.
24. معتوق جمال، ايمان كموش، "تطبيق نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية"، المجلد 08، العدد 01، 2022.
25. مؤيد عبد محمد، "أثر مخاطر الفشل المالي على صنع الاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد"، المجلد 8، العدد 30، جامعة الفرات الأوسط التقنية، كوفة، 2019.
26. يحيوي لخضر، "الجودة الشاملة ودورها في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة الصناعة العقاد الفلاحي لعين تيموشنت"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عين تموشنت، المجلد 14، العدد 2، 2023.

د. الملتقى

1. مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، "القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.

هـ. المحاضرات والمطبوعات

1. العربي دغموش، "اقتصاد المؤسسة"، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2023/2022.
2. بلعادي عمار، المطبوعة البيداغوجية في التحليل المالي، 2019/2020.
3. بنية محمد، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، 2019/2018.
4. ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، 2017/2016.

5. سايح فريد، مطبوعة دروس وتمارين في مقياس التحليل المالي، 2021/2022.
6. سعود وسيلة، "اقتصاد المؤسسة"، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2020.
7. سكر كنزة، "اقتصاد المؤسسة"، مطبوعة محاضرات موجهة لطلاب السنة الثانية قسم العلوم التجارية، 2019/2020.
8. طلبة صبرينة، "اقتصاد المؤسسة"، محاضرات موجهة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس علوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، 2022/2023.
9. قطب علي، "المحاسبة المالية 01"، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019/2020.
10. ليلي لاراي، "اقتصاد المؤسسة"، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2022/2023.

ز. الجريدة الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Ala al soedi, **the relationship between financial fallure and market value: an empirical study using a sample of industrlal firms listed at Qatar stock evclange**, university of bassrah suhail a. Al timimi, university, academy of accounting and financial studies journal, volume 22, Issve 5, 2018.
2. Alaeddine medjoub, abderrezzak houas, **a comparative study between Altman; kida and Sherrod model in predicting the financial failure of listed companies in Amman stock exchange**, economic and management research journal, Vol 14, N:03, 2020.

3. Steve Wiggins & Junior 'avis, **IPPG Briefing Paper No three**, school Of Environment & Development University Of Manchester, July 2006.

الملاحق

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz
CENTRE DD TEBESSA

EXERCICE 2019

DATE 05/04/2021 09.37.21

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195 310 652,78	195 310 652,78
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		20 982 575,24	0,00
compte de liaison**		11 958 609 966,61	11 822 698 643,29
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 174 903 194,63	12 018 009 296,07
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		108 391 801,70	100 814 684,90
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 704 900 318,85	3 681 193 202,23
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 813 292 120,55	3 782 007 887,13
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		754 558 499,48	1 009 048 229,98
Impôts		78 574 846,34	66 152 164,32
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 945 707 991,50	903 124 207,10
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 778 841 337,32	1 978 324 601,40
TOTAL GENERAL PASSIF		18 767 036 652,50	17 778 341 784,60

gérienne de Distribution de l'électricité et de gaz
TEBESSA

EXERCICE 2019

DATE 05/04/2021 09.37.19

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés					
Immobilisations corporelles		610 175,00	452 997,32	157 177,68	0,00
Terrains					
Agencements et aménagements de terrains		5 749 403,14		5 749 403,14	5 749 403,14
Constructions (Batiments et ouvrages)		11 420 573,64	5 229 131,97	6 191 441,67	6 442 881,16
Installations techniques, matériel et outillage		361 617 965,11	71 004 998,52	290 612 966,59	296 597 311,50
Autres immobilisations corporelles		21 681 664 011,56	9 885 588 101,06	11 996 075 910,50	11 632 840 668,49
Immobilisations en cours		2 677 635 440,42	1 290 421 428,61	1 387 214 011,81	1 868 263 798,68
Immobilisations financières		2 660 211 583,28		2 660 211 583,28	2 174 139 725,66
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		27 598 909 152,15	11 252 696 657,48	16 346 212 494,67	15 984 033 788,72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		21 860 054,56		21 860 054,56	6 473 066,17
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 368 019 081,99	217 286 537,60	2 150 732 544,39	1 484 486 562,75
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		11 777 006,23	11 777 006,23	0,00	0,00
Impôts		89 819 826,84		89 819 826,84	108 882 493,47
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		158 714 869,56	303 137,52	158 411 732,04	194 465 673,49
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		2 650 190 839,18	229 366 681,35	2 420 824 157,83	1 794 307 995,88
TOTAL GENERAL ACTIF		30 249 099 991,33	11 482 063 338,83	18 767 036 652,50	17 778 341 784,60

lundi 05 avril 2021

Page 1 / 1

Centre Régionale de Distribution de l'électricité et de gaz

CENTRE DD TEBESSA

EXERCICE 2021

DATE 17/03/2022 08.44.39

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195 310 652,78	195 310 652,78
Résultat net		- 1 536 667 729,57	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		20 982 575,24	20 982 575,24
compte de liaison**		14 258 812 423,60	13 183 979 328,34
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 938 437 922,05	13 400 272 556,36
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		116 378 297,01	119 994 551,69
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 584 203 336,46	4 087 070 539,11
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 700 581 633,47	4 207 065 090,80
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 879 240 822,95	658 576 171,10
Impôts		180 630 567,10	117 986 883,85
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 511 891 490,04	2 497 478 689,47
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 571 762 880,09	3 274 041 744,52
TOTAL GENERAL PASSIF		22 210 782 435,61	20 881 379 391,68

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz	EXERCICE 2021
CENTRE DD TEBESSA	DATE 17/03/2022 08.44.52
BILAN ACTIF	
	Provisoire

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		1 811 530,62	1 811 530,62	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		5 749 403,14		5 749 403,14	5 749 403,14
Agencements et aménagements de terrains		11 985 831,64	5 744 572,22	6 241 259,42	5 940 002,20
Constructions (Batiments et ouvrages)		368 400 859,47	85 621 950,49	282 778 908,98	288 940 784,96
Installations techniques, matériel et outillage		24 555 411 222,83	11 432 623 452,34	13 122 787 770,49	13 204 294 562,14
Autres immobilisations corporelles		4 076 163 083,64	1 518 480 757,78	2 557 682 325,86	1 228 956 834,55
Immobilisations en cours		2 859 248 500,58		2 859 248 500,58	2 507 755 830,39
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		31 676 858 891,92	13 044 370 723,45	18 834 483 168,47	17 241 637 417,30
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 807 490,04		52 807 490,04	39 103 834,80
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 425 141 183,45	435 549 352,40	2 989 591 831,05	3 439 756 324,74
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		23 051 936,73	17 207 295,40	5 844 641,33	17 418 286,52
Impôts		254 143 626,31		254 143 626,31	66 079 400,71
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		74 209 815,93	303 137,52	73 906 678,41	77 384 121,53
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 829 354 052,46	453 059 785,32	3 376 294 267,14	3 639 741 974,30
TOTAL GENERAL ACTIF		35 706 212 944,38	13 497 430 508,77	22 210 732 435,61	20 881 379 391,60

EXERCICE 2023			
DATE 01/07/2024 15.43.21			
UD TEBESSA			
BILAN PASSIF			
Définitif			
PASSIF	note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		16 611 533 499,84	14 652 597 326,66
TOTAL CAPITAUX PROPRES		16 611 533 499,84	14 652 597 326,66
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		130 579 410,24	121 487 401,35
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 146 274 427,47	5 426 067 957,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 276 853 837,71	5 547 555 358,96
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 585 653 914,09	1 234 443 508,19
Impôts		222 823 111,19	198 140 801,49
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 965 246 546,81	2 083 179 338,77
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 773 723 572,09	3 515 763 648,45
TOTAL GENERAL PASSIF		27 662 110 909,64	23 715 916 334,07

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

CENTRE DD TEBESSA

EXERCICE 2023

DATE 01/07/2024 15.43 18

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2023	amort 2023	2023	2022
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		1 811 530,62	1 811 530,62	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		5 749 403,14		5 749 403,14	5 749 403,14
Agencements et aménagements de terrains		12 282 831,64	6 285 773,76	5 997 057,88	6 267 658,64
Constructions (Bâtimens et ouvrages)		394 368 068,40	101 929 574,12	292 438 494,28	300 592 306,09
Installations techniques, matériel et outillage		13 704 916 261,82	13 366 152 837,40	15 368 763 424,42	14 979 421 678,86
Autres immobilisations corporelles		3 978 865 733,26	1 610 775 484,86	2 368 090 248,40	2 149 023 828,79
Immobilisations en cours		6 134 392 070,43		6 134 392 070,43	3 222 360 594,46
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 202 474 359,31	15 087 043 660,76	24 175 430 698,55	20 663 415 470,00
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		200 809 016,57		200 809 016,57	149 156 770,70
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 260 344 109,39	405 908 899,96	2 854 435 209,43	2 647 231 103,89
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		27 117 070,83	21 379 064,16	5 738 006,67	6 709 961,94
Impôts		352 572 999,51		352 572 999,51	141 507 324,13
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		73 799 561,12	674 582,21	73 124 978,91	107 893 703,41
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 914 642 757,42	427 962 546,33	3 486 680 211,09	3 052 500 864,07
TOTAL GENERAL ACTIF		43 177 117 116,73	15 515 006 207,09	27 662 110 909,64	23 715 916 334,07

Service de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

DATE 05/04/2021 09.37.46

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		4 736 869 953,77	4 628 948 089,18
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production énergie et matériel		- 2 388 566 031,34	- 2 694 160 288,60
I - Production de l'exercice		2 348 303 922,43	1 934 787 800,58
Achats consommés		- 93 566 007,59	- 66 115 682,87
Services extérieures et autres consommations		- 310 759 330,35	- 306 694 765,37
Prestations fournies services		1 530 785,60	1 081 170,60
Prestations reçues services		- 691 775 479,71	- 815 178 719,29
II - Consommation de l'exercice		- 1 094 570 032,05	- 1 186 907 996,93
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 253 733 890,38	747 879 803,65
Charges de personnel		- 801 246 361,75	- 591 593 952,76
Impôts, taxes et versements assimilés		- 87 984 611,96	- 83 577 053,46
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		364 502 916,67	72 708 797,43
Autres produits opérationnels		205 466 452,51	199 105 761,77
Autres charges opérationnelles		- 32 203 199,09	- 2 504 282,86
Autres Prestations reçues		- 6 266 231,25	- 6 861 618,86
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 877 298 681,09	- 905 143 454,29
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 000 000,00	15 852 938,91
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 7 493 786,76	- 6 819 951,18
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 343 292 529,01	- 634 039 582,36
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 343 292 529,01	- 634 039 582,36
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats		4 953 867 191,88	4 844 987 960,46
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 297 159 720,89	- 5 479 027 542,82
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 343 292 529,01	- 634 039 582,36
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
Charges hors exploitation reçues		0,00	377 773,28
Produits hors exploitation reçues		0,00	
Charges hors exploitation fournies		0,00	377 773,28
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 343 292 529,01	- 633 661 809,08
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE			



EXERCICE 2023

DATE 01/07/2024 15:42:50

CENTRE DE TEBESSA

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2023	2022
Ventes et produits annexes		5 173 156 100,46	5 301 966
Production immobilisée		117 617 529,43	67 777
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		5 290 773 629,89	5 369 744
Achats consommés		- 206 835 257,10	- 131 918
Prestations reçues production énergie et matériel		- 3 306 243 784,92	- 2 904 071
Prestations fournies production énergie et matériel		34 647 572,23	9 623
Services extérieures et autres consommations		- 367 491 503,48	- 349 402
Prestations fournies services		62 652,00	66
Prestations reçues services		- 903 324 709,15	- 870 303
II - Consommation de l'exercice		- 4 749 185 030,42	- 4 246 006
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		541 588 599,47	1 123 737
Charges de personnel		- 1 164 411 359,14	- 1 094 389
Impôts, taxes et versements assimilés		- 71 274 838,05	- 70 446
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 694 097 597,72	- 41 098
Autres produits opérationnels		338 979 207,74	359 231
Autres charges opérationnelles		- 94 887 900,41	- 61 440
Autres Prestations reçues		- 48 609 993,31	- 30 307
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 513 069 730,40	- 1 135 134
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		476 999 118,00	19 397
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 10 520 669,67	- 10 422
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 545 207 565,77	- 899 773
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 545 207 565,77	- 899 773
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 141 462 179,86	5 758 063
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 686 669 745,63	- 6 657 837
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 545 207 565,77	- 899 773
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 545 207 565,77	- 899 773

المخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع تحليل القوائم المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة نظرية شملت المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، القوائم المالية، الفشل المالي، والنماذج الكمية الثلاثة (Sherrod Kida Altman). ثم انتقلنا إلى الجانب التطبيقي بتحليل الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز الجزائرية (تبسة) خلال فترة محددة باستخدام مؤشرات تحليل مالي ونماذج تنبؤية. أظهرت النتائج تدهورا واضحا في مؤشرات السيولة والربحية، مع تأكيد النماذج الثلاثة لاحتمال تعرض المؤسسة للإفلاس. وتوصلت الدراسة إلى أن تحليل القوائم المالية يمكن أن يكون وسيلة دقيقة للكشف المبكر عن الفشل المالي، مما يستوجب على المؤسسات استخدامها لهذه الأدوات ضمن منظومتها التسييرية والرقابية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، القوائم المالية، الفشل المالي، النماذج الكمية، مؤسسة سونلغاز تبسة.

Summary

This study addresses the analysis of financial statements as a tool for predicting financial failure in economic institutions. It includes a theoretical section covering key concepts related to economic institutions, financial, statements, financial failure, and three quantitative models (Altman, Kida, and Sherrod). The study then moves to the practical aspect by analyzing the financial position of the Algerian company Sonelgaz (tebessa) over a specific period using financial analysis indicators and predictive models. The results revealed a clear deterioration in liquidity and profitability indicators, with all three models confirming a potential risk of bankruptcy for the company. The study concludes that financial statement analysis can be an accurate method for early detection of financial failure, and thus institutions should integrate these tools into their management and control systems.

Keywords: Economic institution, Financial statements, Financial failure, quantitative models, The company sonelgaz Tébéssa.